



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

مذكرة ليل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

التخصص : قانون إداري

بعنوان :

**دور الإدارة المحلية في تنمية المناطق النائية
- ولاية تيارت أنموذجا -**

تحت إشراف :

د. بوبكر سعيدة

من إعداد الطلبة :

- رزاق يوسف

- عثمان احمد

لجنة المناقشة :

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	بلجيلالي خالد
مشرفا مقرر	أستاذ محاضر. أ	بوبكر سعيدة
عضوا مناقش	أستاذ محاضر. أ	حبشي لزرق
عضو مدعو	أستاذ محاضر. أ	ولد عمر الطيب

الحمد لله

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم " ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
و أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين. " سورة النمل الآية

19.

الشكر لله عز وجل وعلى نعمه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " على نصائحها وتوجيهاتها التي أنارت بها دربنا

والتي لم تبخل علينا تزويدنا بمعلومات قيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة ابن خلدون لكلية الحقوق والعلوم السياسية

وكل شكر إلى كل من ساهم في إنجاز عملنا هذا سواء بمعلومة، أو نصيحة

أو كلمة طيبة

الإهداء

ربي إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وإذا أعطيتني
تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الصدر الدافع، والقلب العطوف
رمز الصبر والتضحية الجوهرة الثمينة "أمي الغالية" حفظها
الله وأطال في عمرها ورزقها تمام الصحة والعافية، إلى من
علمني أن أرسم على الوجوه المستتيرة، وسقاني كؤوس
الكفاح، وكان القدوة في النضال، إلى من مهد لي طريق العلم
و شجعني لإكمال دراستي أبي الغالي

إلى تيجان رأسي ومصدر همتي وفخري، إخوتي و أخواتي
الأعزاء، إلى الأهل و الأحباب إلى من كان له فضل الإشراف
والمساعدة في هذا العمل، إلى زملائي و زميلاتي في العمل،
إلى جميع طلبة السنة ثانية ماستر

إلى جميع هؤلاء أهدي ألف شكر

مقدمة

مقدمة:

لقد أصبحت الإدارة المحلية في هذا الوقت تحظى باهتمام كبير في كل المجالات، لما لها من تأثير فعال على خلق الظروف الملائمة التي تساعد على تنظيم النشاط الاقتصادي، الاجتماعي و الوعي السياسي و بالتالي رفع من مستوى الرفاهية التي طالما هي مركز صناعة القرار المحلي عبر الأجهزة المحلية المسؤولة عن رعاية مصالح المواطنين، لما لها من سلطة إدارية و مالية و قربها من المواطنين مما يمكنها من حل للقضايا المحلية، لذا كان الرهان على الجماعات المحلية العمومية كونها أهم أوجه الديمقراطية الإدارية ذلك أن كل إصلاح إداري يمر حتما عبر هذه الأجهزة المحلية.

و لعل الالتباس قد يثار من حيث التنظيم القانوني للجماعات المحلية الذي هو نتاج عن تنظيم معقد تمتزج فيه قوتان متقابلتان و ليست متعاكستان، أحدهما نحو المركز و بالتالي نحو وحدة و يطلق عليه المركزية، في حين أن الثانية تتجه نحو الأطراف المتباعدة عن المركز، و تباع لذلك نحو التعدد و التنوع، و يطلق عليها اللامركزية و رغم اختلاف هاتين القوتين من حيث الأصل و الاتجاهات، فهما متلازمتين فإن محصلتهما هي التعايش تحت أشكال متنوعة لا حصر لها وفق ما يحدد النظام القانوني للجماعات المعنية.

فقد تعززت حركة الديمقراطية السياسية و ساد مفهوم و ممارسة التوجه نحو خيار السوق الحر، لمواجهة المشكلات الاقتصادية مع حمله هذا التوجه من ظواهر الخصخصة و تنازل الحكومات عن الكثير من وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات اللامركزية و القطاع الخاص، ذلك أن مفهوم التنمية أصبح هو العنوان الجديد للأمن و السلم الدوليين، نظرا لما تعاني منه ثلاث أرباع البشرية من تخلف موروث و معقد الحل، بفعل ما يفرزه النظام الدولي القائم على قواعد افتراضية من أزمات و مظاهر التبعية على أساس التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، الشيء الذي جعل إتباع أي سبيل أمرا مسموحا به مادامت الغاية التي تؤدي إليها هي تحقيق التنمية.

أمام هذا الوضع اتجهت دول العالم المتقدمة منها النامية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، للأخذ بنظام الحكم المحلي و نظام الإدارة المحلية كما ظهرت فلسفات و أساليب جديدة دفعت الحكومات إلى توجيه اهتماماتها نحو الحكم المحلي أو الإدارة المحلية، وقد يقال أن هذه الحركة ظهرت في حركة طبيعية لأن النصف الثاني من هذا القرن شهد طفرة نوعية في تحسين الخدمة العمومية المحلية، وكل ما يخص الشأن المحلي عموما في الأقطار التي منحت حيزا من حرية التصرف و مزيدا من الاستقلالية للإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا في اللامركزية الإدارية، حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة لتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في أقاليم الدولة. وتبعاً لذلك فإن الإدارة المحلية تعتبر تنظيماً إدارياً محلياً، خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية ممثلة بوزارتها المختلفة في الدولة، وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

إلى أي مدى تساهم الجماعات المحلية في تحقيق تنمية مناطق الظل في الجزائر؟

أهمية الموضوع:

ومن خلال دراسة موضوع هذا البحث تظهر أهميته فيما يلي:

- تتجلى أهمية البحث في أن الجماعات المحلية تعتبر وعاءاً لتجميع المطالب واحتياجات السكان وأصبحت مطالبة ببذل كل الجهود واستغلال كل الإمكانيات المتاحة من أجل بعث مسيرة التنمية والتكفل بمشاكل المجتمع المحلي .

- أهمية التنمية في مناطق الظل في السياسات التنموية باعتبارها قاعدة رئيسية للتنمية الشاملة.

أهداف الدراسة:

يمكن أن نحدد أهداف هذه الدراسة في مايلي:

- استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية والتنمية.
- تمييز مصطلح الإدارة المحلية عن غيره من المصطلحات.
- التعرف على مفهوم التنمية في مناطق الظل ومدى تطبيقه.
- دراسة إمكانية تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية.
- محاولة تشخيص أهم الإمكانيات الموجودة على مستوى مناطق الظل بولاية تيارت كدراسة حالة.

أسباب اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية:

يعد هذا الموضوع مميزا نظرا لكونه مشروع رئيس الجمهورية و لا بد أخذه بعين الاعتبار و تجسيده على أرض الواقع، لخلق وعي للمواطن من أجل معرفة التنمية على أنها حق من حقوقه ويستوجب على المجالس البلدية و الولائية حمايتها وتطويرها، ويعد هذا الموضوع حديثا نظرا لقلّة البحوث المعالجة لموضوع الدراسة. بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع لدى لأدوار المجالس المحلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تنمية المناطق النائية، كما أصبح من الأمور الضرورية للسلطات المحلية والمركزية.

دوافع ذاتية:

الرغبة في معرفة الجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية والبلدية في تحقيق التنمية في مناطق الظل لولاية تيارت.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من المناهج للإلمام بأهم جوانب الدراسة، بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة خلال الدراسة، و هذه المناهج هي:

المنهج التاريخي: من خلال تناول نشأة الإدارة المحلية.

المنهج الإحصائي: و يظهر ذلك عند إعطاء إحصائيات بالأرقام خلال مراحل الدراسة.

منهج دراسة حالة: و يظهر هذا المنهج من خلال دراسة حالة مناطق الظل لولاية تيارت.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإعطاء بعض التعاريف الضرورية لموضوع البحث كما تم الاعتماد على المنهج التطبيقي لمعالجة هذا الموضوع وذلك قصد إزالة بعض الغموض الذي يعتريه.

صعوبات الموضوع:

مما لا شك فيه أن أي طالب يجد صعوبات أثناء انجازه لأي بحث علمي خاصة عند إعداد مذكرات التخرج وما يمكن أن يذكر من صعوبات واجهت مسار هذه الدراسة هي:

- قلة المراجع والدراسات السابقة .

- حداثة الموضوع والتعديلات التي طرأت عليه .

خطة البحث:

للإلمام ببحوثات البحث و مختلف جوانبه، تم الاعتماد على خطة منهجية تتكون من فصلين، بداية من مقدمة عامة لهذه الدراسة وطرح إشكالية و للإجابة على هذه الإشكالية قسم البحث على النحو التالي: الفصل الأول: تناول "الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المحلية" وتضمن مبحثين:

المبحث الأول : بعنوان " الإدارة المحلية" والمبحث الثاني بعنوان "ماهية اللامركزية و التنمية المحلية"

الفصل الثاني: تناول "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر -ولاية تيارت دراسة حالة".

" وتضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر" .

والمبحث الثاني : بعنوان "واقع التنمية المحلية بولاية تيارت".

و يمثل الجانب التطبيقي دراسة حالة لولاية تيارت خاص بمناطق الظل، ولقد حاولنا من خلاله تجسيد مشروع رئيس الجمهورية على ارض الواقع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

و التنمية المحلية

تمهيد

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغيير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجاتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع اقتضى ذلك كله إلقاء عبء كبير على الدول فازدادت مهمتها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الديمقراطية، واستغلال الثروات وتوزيعها، وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها. تلك الواجبات التي أثقلت كاهل الحكومات مما اضطرها إلى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإيجازها وتحت مراقبتها وإشرافها.

وهكذا ازدادت أهمية الإدارة المحلية ضمن يئاتها الجغرافية لإرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

ونسعى من خلال هذا موضوع إلى إلقاء الضوء حول الإطار التنظيمي للإدارة المحلية.

المبحث الأول: الإدارة المحلية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي متغيرات عالمية متسارعة كانت أهمها التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات وانهيار النظم الشمولية والطلب المتزايد على اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع، فانطلاقا من الدور الجديد للدولة في الألفية الثالثة وفي عصر العولمة، والذي يركز على الدور المحوري للمجتمع المدني وتمكينه من الاضطلاع بالعديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة التقليدية أي الانتقال من دولة السلطة إلى دولة اللامركزية والمشاركة الشفافية، تعاظم الدور الذي تلعبه وحدات الإدارة المحلية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه أصبح مشكوك في مقدرة الحكومة المركزية على تغطية حاجيات كافة الأقاليم والقطاعات التابعة لها، وهو ما فرض بدوره علينا ضرورة التطرق لمفهوم الإدارة المحلية؟ أهميتها وأهدافها؟ أسباب نشأتها؟ والتميز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها .

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية وأسباب نشوؤها :

إذا كان لكل بلد ومجتمع ظروفه الخاصة وخصائصه المحلية ، التي يفسر على ضوءها عادة الاتجاه نحو النهج اللامركزي فإن هذا لا يمنع من وجود بعض الحقائق المشتركة والتي تشكل أرضية عامة لتفسير العرض والطلب المتزايدين عن نظام الإدارة المحلية من قبل الحكومات والشعوب على حد سواء.

وهذه العوامل المشتركة تتلخص في العناصر التالية : "قصور الإدارة المركزية في الاطلاع بمهام التسيير في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة. "تطور وتغيير طبيعة العلاقة القائمة بين الدول الحديثة والمجتمعات المدنية المعاصرة " الإيمان الشديد بأن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقتضي قيام نظام إداري يبنى على أساس اللامركزية، على هذه العناصر جعلت من الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو ، تأخذ اللامركزية الإدارية كنظام سمع بالاعتراف القانوني للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية ، فتؤهل لتسيير مصالحها الخاصة بواسطة أجهزة منبثقة عنها ، ويتم هذا النظام من الوجهة النظرية ، عندما تكون جميع الشؤون المحلية من اختصاص السلطات المحلية ، وعندما تكون هذه السلطات منبثقة عن الجماعات المعنية وحدها ، مع العلم أن تعيين لأجهزة المذكورة غالبا ما يباشر عن طريق الانتخاب ، وهذه المجالس تمارس اختصاصها في نطاق السياسة العامة للدولة فهي ملزمة باحترام الخطط العامة التي تضعها السلطات المركزية تطبيقا لمبدأ "مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ " لذلك فإن الوزراء المختصين لهم الحق في متابعة المجالس المحلية لمعرفة مدى احترامها للخطط

العامّة . ومع اصطلاح التنظيم المالي للجماعات المحليّة وهيئاتها ونظام محاسبتها وغيرها من المجالات لتطبيق اللامركزية الإداريّة. جاء قانون اصطلاح الجبايات المحليّة كحلقة من حلقات هذا الاصطلاح سعيًا من المشرع إلى بث روح جديدة في تدبير الشأن المحلي يتلائم والدور الذي أصبحت تلعبه الجماعات المحليّة في تحقيق تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة.

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحليّة، تبعًا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر ينظر إلى الإدارة المحليّة من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر أو الكاتب و لكن في النهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على مبادئ أساسية و هذا ما سوف نتطرق عليها من خلال الفرعين تعريف الإدارة المحليّة و نشأتها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحليّة:

تعددت تعاريف الإدارة المحليّة تبعًا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون إليها وفيما يلي عرض لذلك:

- تعتبر الإدارة المحليّة من الفروع الرئيسية للإدارة العامّة، فقد عرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن التاسع عشر، مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركتها حاجتها للتضامن و تضافر الجهود لإشباع احتياجاتها، وبذلك تكون قد سبقت الدولة وجودها.¹
- عرفها الكاتب الفرنسي Waline بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين.²
- عرفها John Cherke بأنها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تمم سكان منطقة معينة³ إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزيّة، وعرفت بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزيّة، وعرفت بأنها قيام وحدة محلية بإدارة نفسها، وتصرف شؤونها الخاصّة.
- كما تعرف بأنها كيانات أنشأت بموجب الدساتير الوطنية للدول، أو دساتير الولايات، أو التشريعات العادية أو من قبل السلطة التنفيذية غايتها أداء مجموعة من خدمات خاصّة بمنطقة معينة ومحددة.

¹ - Raonrmall, Young Konn: local governmentsince 1945. Blackwellpublishers UK. 1998,

² - شطناوي علي، الإدارة المحليّة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص20.

³ - أمّن عودة لمعاني الادارة المحليّة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2013، ص18.

- وعرفت أيضا بأنها نظام إداري لامركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصلة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها.

- وعرفت بأنها أسلوب من أساليب الإدارة يقسم بمقتضاه إقليم الدولة إلى وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها، لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.

- كما تعرف بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري اللامركزي، ويتم بموجبه إيجاد مجالس محلية منتخبة تقوم بإدارة شؤونها بإشراف الحكومة المركزية¹.

وعرفت بأنها تعني "نقل بعض السلطات الإدارية من السلطة المركزية إلى هيئات محلية تُشكل لتتولى إدارة الشؤون المحلية"².

ونرى بدورنا أن الإدارة المحلية هي توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية.

وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسيين للإدارة نجدهما اليوم مطبقين في مختلف دول العالم:

الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي، ولما كان موضوع الإدارة المحلية يندرج تحت مظلة اللامركزية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة وهيئات عامة (مرفقية وإقليمية مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية فإن تحديد مفهوم الإدارة المحلية وبيان ماهيتها يقتضى أن نتحدث أولا عن كل من المركزية واللامركزية كأسلوبين للإدارة.

- الإدارة المحلية (اللامركزية الإدارية):

النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.

¹ - نفس المرجع، ص 18.

² - ثامر بن ملوح المطري وآخرون الإدارة المحلية معهد الإدارة العامة 1989، ص 19.

يقوم النظام اللامركزي على ثلاث أركان فهو يعترف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، ويعترف أيضا بوجود هيئات محلية أو مرفقة مستقلة، ويربط هذه الأجهزة المستقلة بالسلطة المركزية بموجب فكرة الوصايا نحلل بشيء من الإيجاز كل ركن لوحده.

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع بسبب ومبرر النظام اللامركزي إلى وجود مصالح أو شؤون محلية (affaires locales) تتمثل في التضامن الذي يعب عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم متميزة عن مجموعة مصالح العامة الوطنية محددة في نطاق واضح إقليمي وجغرافيا أو فنيا مرفقيا “ ترتكز سياسة اللامركزية على توزيع متنز للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل إطار وحدة الدولة، فعلى البلديات والولايات حل مشاكلها الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البت في القضايا ذات الأهمية الوطنية ومن هنا ينبغي للامركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية بإمكانها حلها، ويجب أن تشمل هذه الصلاحيات الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

إن اعتراف القانون واعتداده بهذا التميز الموجود حقيقة بين المصالح المحلية لهيئات محلية باعتبارها الأقدر على تلبيتها وإشباعها، ومن أهم المسائل التي بصدد تحديد المصالح المحلية تميز الجهة المختصة بذلك والكيفية المتبعة في عملة التحديد.

- إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة منتخبة :

يقصد بهذا الركن أن هذه الهيئات المحلية والمصلحية استقلت عن السلطة المركزية وهذا الاستقلال يمكنها من حق اتخاذ القرار وتسيير شؤونها بيدها دون تدخل من الجهاز المركزي ومنه يجب الاعتراف للوحدة الإدارية المحلية أو المرفقية بالشخصية المعنوية (يتم الإعلان الرسمي لفصلها عن الدولة) ومما يحولها الاستقلال القانوني من حيث قدرتها الذاتية على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ومنه أن تشكيل تلك الأجهزة المحلية بالانتخاب يعد من شروط قيام النظام اللامركزي، فمتى يتحقق استقلال الهيئات والوحدات الإدارية واللامركزية عن السلطات الإدارية المركزية لابد من اعتماد أسلوب الانتخاب في اختيار الأعضاء المسيرة للإدارة المركزية الذاتية لها للهيئات والمصالح اللامركزية ولكي يتجسد مبدأ الديمقراطية الإدارية ومبدأ المشاركة.

1 المادة 35 من الدستور الجزائري الصادر في نوفمبر 1976.

النظام القانوني الذي يحكم الإدارة الذاتية المستقلة يشتمل على ثلاث عناصر محاور أساسية هي:

- الإستقلال عن طريق التشخيص القانونية للهيئات اللامركزية ومنحهم سلطة البت النهائي.

- أسلوب الإنتخاب في انتقاء واختيار أعضاء الأجهزة والهيئات الإدارية اللامركزية كما ورد في المادة 16

من الدستور (يمثل المجلس المنتخب قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية).

- تحديد نطاق والمصالح الجهوية الإقليمية المتميزة عن المصالح العامة الوطنية.

يقضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة، كما ورد بالركن الأول،

إلى هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية، وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها.¹

حيث ذهب اتجاه آخر في الفقه إلى القول إن استقلال الأجهزة المحلية عن السلطة المركزية يقتضي تطبيق نظام

الانتخاب فهو الضمانة الحقيقية والوحيدة لتجسيد فكرة الاستقلالية.²

-الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية):

يقتضي نظام اللامركزية الإدارية بوجود مصالح محلية متميزة، تديرها هيئات مستقلة، لكن هذا

الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلال تام من السلطة المركزية، وعليه فإن لهذه السلطة حق الرقابة على

الهيئات اللامركزية ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية، وتقرير تلك الرقابة ضرورة لازمة حتى لا تحتل وحدة

الاتجاه الإداري في الدولة، مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها.³

الفرع الثاني : أسباب نشأة الإدارة المحلية:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في بروز الإدارة المحلية ، كنظام إداري محلي تابع للدولة ، وفي هذا

الجزء سنقوم بتبيان أهم الأسباب التي أدت إلى بروز و توسع دور الإدارة المحلية بصفة عامة ثم تحديدها على

مختلف المستويات السياسية ، الإدارية الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية من أهمها نجد:

- الهجرة من الريف إلى المدينة و ما ترتب عليها من زيادة سكانية.

- زيادة حدة مشكلات التخلص من المخاطر البيئية.

-اضطراب الأمن و النظام العام.

¹ - محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 24.20.

² - محمود العاطف البنا، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984، ص 117.

³ - هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص 16.

- التطورات التكنولوجية.

- الحاجة إلى تحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين في المناطق المختلفة من الدولة

1- الأسباب السياسية:

- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأن عملية الترشيح و الانتخاب و احترام الرأي، تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي و احترامه.

- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة و معالجتها بفعالية أكبر.

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام

الأعضاء بأعمالهم بكفاءة و فعالية و تختلف صور هذه الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول

- حل المشكلات التي تقابل بعض الدول المتعددة الأجناس و الديانات و القوميات و ذلك بتحقيق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة.

- ربط الأجهزة المحلية بالأجهزة المركزية ما يؤدي إلى قرب الحكومة من المواطنين و دفعهم نحو العمل لصالح وحدتهم المحلية¹.

2- الأسباب الإدارية:

- التنسيق بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فعالية و الحد من الروتين لتبسيط الإجراءات.

- قابلية نظام الإدارة المحلية للإصلاح الإداري بشكل أسرع من الإدارات المركزية نظرا لإستقلال الهيئات المحلية

من الناحية الإدارية كما أن إلمام إدارات الهيئات المحلية بظروف هذه الهيئات و معرفتها باحتياجات السكان تجعل قراراتها أكثر ملائمة للواقع المحلي من قرارات السلطات المركزية.

- مراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من الجمهور.

3- الأسباب الاجتماعية:

مراعاة احتياجات السكان و رغبتهم و مصالحهم في المناطق المحلية بما يلائم ظروفهم المحلية و يؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي.

¹ - بسمه عولي، تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، الجزائر، ص 258.

- إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم و الحد من هجرتهم إلى المدينة، وكذا الحد من البطالة.
- تنمية القيم الاجتماعية و الثقافية و ذلك استحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي و الاجتماعي للمدينة.
- حماية حياة الإنسان من كل ما يضره وخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الإقتصادي و التكنولوجي كمشكلة التلوث.
- استنهاض القوى و الطاقات المحلية لدى السكان المحليين و توظيفها للصالح العام على المستوى المحلي.
- زيادة القدرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية و التطوير، و توعية السكان و ترغيبهم في عملية المشاركة لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي.

4- الأسباب الاقتصادية:

- توفير التمويل المحلي من أجل سد جزء من كلفة المشروعات و الأعمال المحلية لدعم الدولة و عدم التثقل على الجزئية المركزية.
- تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة.
- إشراك المواطنين و الهيئات المحلية في تقدير الحاجات و رسم الخطط و تنفيذها باعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية.
- المساعدة في إيجاد و تطوير أنواع جديدة من النشاط الزراعي و الصناعي تستغل فيه إمكانيات المنطقة المحلية استغلال أفضل.
- إيجاد نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.

5- تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:

- يلاحظ أن الإدارة المركزية عندما تقوم بأداء الخدمات تضع أنماطا و أساليب متشابهة تطبق على كافة المواطنين وفي جميع أنحاء القطر على قدم المساواة، إن إتباع هذه الأساليب لا تشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع والاستفادة منها جميع المواطنين ولكن الأمر يختلف كليا بالنسبة للخدمات المحلية فالتفاوت بين المناطق الجغرافية في القطر الواحد يتطلب تبيانا واختلافا في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات،

فمثلا مدينة كبيرة السكان تختلف مشاكلها عن مدينة محدودة السكان وإجراءات الوقاية الصحية تختلف من مدينة واقعة على الحدود إلى مدينة داخلية.¹

6- الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية:

يحاول نظام الإدارة المحلية إشراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة وتنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين لا تتوفر في الكثير منهم الدراية والتحسس بحاجة الأهالي ورغباتهم.

7- التدريب على أساليب الحكم:

يساعد نظام الإدارة المحلية من تجارب الدول المتقدمة على تربية المواطنين تربية سياسية صالحة وتدريبهم على أساليب الحياة النيابية عن طريق إيجاد مجالس محلية منتخبة من السكان المحليين، وهذه المجالس النيابية وكبار موظفي الدولة، كما وأنه ينمي لديهم الشعور بالدور الذي يؤديه في أداء مرافقهم المحلية، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد إشعارهم بحقوقهم الوطنية وتكاليفهم القومية، وكل مايزيد الكرامة الفردية والكرامة القومية يعتبره علماء الاجتماع من أقوى الضمانات لحيوية الأمم.

يلاحظ أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب، إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم بمشيئتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة، ولربما تضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى مايدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم المحلية سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات.

8- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين:

إن وجود الهيئات المحلية والتي تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين يساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع الى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.²

¹ - عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - عبد الرزاق الشخيلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.23.

المطلب الثاني: وظائف الإدارة المحلية ومقوماتها.

إن فهم نظام الإدارة المحلية يتطلب التعرف على الوظائف والمقومات ومستويات هذا النظام التي قضت بتطبيقه أصلا، حيث تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المنتخبة، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى وظائف الإدارة المحلية ؟ مستوياتها؟ ومقوماتها؟

الفرع الأول : وظائف الإدارة المحلية.

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما تتبعهما من مصالح وأقسام وغيرها بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها، ويمكننا أن نحصر هذه الوظائف فيما يلي:

الوظيفة التنموية:

وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى:¹

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.

- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.

الوظيفة السياسية :

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.

- دفع السكان المحليون إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهما السياسي.

الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية تنظيما إداريا على توزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وإشرافها وهي تركز على ثلاث أسس:

- وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية:

يرتكز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نظام جغرافي معين من أقاليم الدولة، وهذه الوحدات تعتبر مستقلة عن أشخاص منشئها ، وممثليها، وإبراز

¹ - بوشامة مصطفى، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التحديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول: آليات تطوير

الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر ، 02، 03 جوان 2014 ص 06

هذا الشكل القانوني الموحد هو حل للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها، واعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن الشخص الذي اعتبره أهلاً للالتزام، وأصبح قادراً على مباشرة التصرفات القانونية، بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات وهذا الأمر تتبعه ذمة مالية مستقلة للأشخاص المعنوية، بما يسمح لها القيام باختصاصاتها، ومن الأمثلة على تلك الأشخاص المعنوية المحافظات والبلديات.¹

إن اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية العامة يترتب عليه مايلي:

- الاستقلال المالي:

ويعني أن الوحدات لها مواردها المالية التي تستطيع تكوينها ثم اختيار الأسلوب الذي يلائم استغلالها. ومن أوجه هذا الاستقلال حقها في أن تضع موازنة محلية* منفصلة عن موازنة الدولة العامة، ولها حساباتها الخاصة المتميزة عن حسابات الدولة، ولها الحق في الاقتراض من البنوك التجارية أو أية جهة أخرى بقصد تمويل مشروعاتها، ويحق لها ترحيل فائض إيراداتها إن وجدت للسنة التالية من أجل تغطية احتياجاتها الطارئة أو لتحسين وتوسيع الخدمات الخاصة التي تطلع بأعبائها.

- الأهلية القانونية:

وتعني قدرة الوحدات المحلية على اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات، فلها أهلية التعاقد وقبول الهبات والوصايا والقيام بالتصرفات القانونية التي لا تتعارض مع أهدافها في إدارة شؤونها المحلية.

- الحق في التقاضي:

يترتب على كون الوحدات المحلية شخصية معنوية حقها في التقاضي، وذلك بقيام ممثلها برفع الدعاوي باسمها بهدف استرداد حقوقها أو استيفائها ممن يرفض أدائها اختياراً حتى وإن كانت الدولة نفسها أو أي شخص معنوي آخر.

- الموطن المستقل:

وهو الإطار الجغرافي الذي يحد الوحدة المحلية، وتمارس المجلس المحلية اختصاصاتها ضمن هذه الحدود، إضافة إلى أن المجالس لها مركز خاص كمقر لإدارتها ترسل منه واليه مراسلات، وتعقد فيه اجتماعاته وتتخذ فيه قراراتها.

¹ - سناء قاسم محمد حسيبة، واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين، 2006، ص 34.

* - الموازنة المحلية: وهي الوثيقة المعتمدة التي تتضمن تقارير الموارد المالية والنفقات المتوقعة للوحدة المحلية عن فترة زمنية مقبلة واحدة.

- الممثل الشخصي للوحدة المحلية:

يتوجب لكل شخص معنوي شخص طبيعي يعبر عن إرادته ويدير شؤونه ويرأس هذا المجلس رئيس يتحدث باسمه و ينوب عنه بالتصرف حسب القانون.

- ممارسة السلطة العامة والتمتع بامتيازاتها:

تعتبر الوحدات المحلية سلطات إدارية لها حقوق وامتيازات السلطة العامة التي يقرها القانون للجهات الإدارة، وكون المجالس المحلية هي من يمثل تلك الوحدات ويدير شؤونها، فإن لها الحق في ممارسة السلطات الإدارية والتمتع بامتيازاتها ، فلها الحق في إصدار قرارات إدارية ملزمة للأفراد، وحق التنفيذ المباشر، وسلطة فرض رسوم معينة، وحق نزع ملكية للمنفعة العامة، وحق إبرام العقود الإدارية.¹

-يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عامين:

رغم أنه تحكمهم أنظمة وظيفية خاصة بهم مختلفة عن تلك المطبقة على موظفي السلطة المركزية، كما أنهم يتقاضون مرتباتهم من موازنة الشخص الإقليمي الذي يتبعون له وليس من موازنة الدولة.

- قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية:

إن اعتراف المشرع بودود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة الحالية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

وهناك خلاف حول الطريقة التي يتم بها ملء مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الانتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين فيكون عدد منهم منتخبا والباقي تعيينهم الحكومة.²

-إشراف ورقابة السلطة المركزية :

إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم إلى سائر أنحاء الدولة، وتبقى رقيبة ساهرة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة من جهة، وفي نظام السياسة العامة للدولة من جهة أخرى، فاستقلال الهيئات المحلية هو

¹ - أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره ص 48، 49

² - أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره، ص 53

استقلال أصيل مستمد من القانون إلا أنه ليس مطلقا. فممارسة الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة السلطات المركزية هو ما يسمى بالرقابة الإدارية ولا تعتبر الرقابة الإدارية قيда على حرية الهيئات المحلية، أو معوقا لأعمالها طالما كانت تمارس في حدود القانون، وكان أسلوب ممارستها يقوم على المساندة والمشاركة فقدما قال جون ستيوارتميل " إن الحرية ذاتها في حاجة إلى رقابة.¹

وعلى هذا فإن وحدات الإدارة المحلية لا تخضع لرئاسة الحكومة المركزية ولكنها تخضع لوصايتها في نطاق المشروعية.

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية وأهدافها :

ليست الإدارة المحلية ابتكارا حديثا للإنسان بل أنه نظام لازم البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن، إن الملاحظ تاريخيا أن القوى الصغيرة نشأت قبل أن تنشأ الدولة أو قبل أن يتبلور مفهوم الدولة في الوقت الحاضر ، وكانت هذه القوى والمدن الصغيرة بين حين وآخر اجتماع أفرادها للإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم وكان هذا خير دليل لتطبيق الديمقراطية المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد لذلك فإن الحكم المحلي يعد الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول حديثة النظام بل والتفكير الديمقراطي، ومبدأ السيادة الشعبية بمفهومها الحديث، بل والملاحظ أن هذه الدول أخذت منه أساس وجودها ونشأتها وحدود وظيفتها التي من أجلها.²

حيث اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام، فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل، وهو ما يجعلها موضع اهتمام هذه الفئة من الباحثين كما يمكن النظر أيضا إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل³ قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية والبلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، أيضا اهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية.⁴

¹ - سناء قاسم محمد حسنية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - عبد الرزاق الشخيلي، الإدارة المحلية - دراسة مقارنة - دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2001، ص 17.

³ - اعمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانية الجزائر، 2002، ص 104.

⁴ - نفس المرجع ص 105.

الفرع الأول: أهمية الإدارة المحلية :

أ- الأهمية الاجتماعية :

اهتم علماء الاجتماع بالإدارة المحمية من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي أو كتركيبة اجتماعية أو منظمة اجتماعية خاصة و أن التمثيل في المجالس المحلية هو حيث الأصل يتم بدون مقابل ، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل وهو يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من العلماء و الباحثين

ب- الأهمية السياسية :

يمكن النظر للإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة للامركزية يتمكن من خلالها المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق الفكرة الديمقراطية.

ج- الأهمية الإدارية:

يمكن تلخيص الأهمية الإدارية للإدارة المحلية في النقاط التالية:

- تحقيق الكفاءة الإدارية و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة و لن يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير الكفاءات الإدارية في إدارة الخدمات المحلية المختلفة و العمل على قياس مدى كفاءة الخدمة، و ذلك من خلال معرفة قدرتها على إشباع الحاجات للمواطنين.
- تغيير أنماط الأداء من وحدة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة الوحدة و حجمها و حاجات أهلها وتفادي تمييط الأداء الذي يعتبر عيب من عيوب الإدارة المركزية.
- القضاء على ظاهرة البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة و بعد الإدارة، حيث تنجز الخدمات من طرف أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية و لا يخضعون إلى رقابة المستفيدين منها.

د- الأهمية الاقتصادية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية لنظام الإدارة المحلية فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال إيرادات املاك المجالس المحلية و ممتلكاتها، مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيصها للمشروعات قومية.
- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية و حاجات المواطنين فيها، فالمجالس المحلية أقدر من السلطة المركزية على اقتراح و إقرار المشاريع الاقتصادية التي تحتاجها الوحدة المحلية.

- العمل على تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصاد على المستوى المحلي.

الفرع الثاني: أهداف الإدارة المحلية:

يتطرق هذا الفرع إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية لتحقيقها، والوصول إليها في إطار تلبية احتياجات مواطنيها في مختلف المجالات الاقتصادية، اجتماعية، سياسية و الإدارية، و الأهمية التي تحظى بها الإدارة المحلية على المستوى الإقليمي و المحلي و في مختلف المستويات الاقتصادية، سياسية، إدارية و الاجتماعية إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية لدولة ما يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي ينتج عنها العديد من الفوائد وفي الإجمال يمكن استعراض الأهداف التالية للإدارة المحلية.

تستهدف الإدارة المحلية لتحقيق عدة أهداف من أهمها:

- المشاركة في إدارة الوحدة المحلية و تقديم خدمات أفضل للمواطنين، والنهوض بمستواهم الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي.

- تعمل الإدارة المحلية على تطوير التنظيمات الإدارية خاصة مع تعقد الوظيفة الإدارية وتعدد المرافق العامة .

- تعمل الإدارة المحلية على منح الوحدات المحلية الاستقلال في إدارة المشروعات و المرافق المحلية و هذا الاستقلال يساهم في تسهيل الإجراءات و تبعد التعقيدات والروتين و التهاون في صدور القرارات المتعمقة بالمصالح و الشؤون المحلية.

هناك من يقسم أهداف الإدارة المحلية إلى:

1-الأهداف السياسية:

ترتبط الأهداف السياسية بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس الشعبية المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف السياسية يمكن تناول الأهداف الفرعية التالية:

التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق، ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات

المحلية نفوذا أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مدعمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها.¹

الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي²:

- إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤديه اتجاهه محلياته وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.

- تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفأ منها، ومناقشة القضايا المهمة مثل الإيرادات ونفقات الميزانية المحلية والتخطيط للمستقبل.

- تتيح فرصة التدريب للقيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي.

- تسهم الديمقراطية المحلية في تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين، من خلال إتاحة فرصة المشاركة في صنع السياسات المحلية أمامهم.

2- الأهداف الإدارية :

يعتبر نظام الإدارة المحلية من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمات العمومية المحلية، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أن تأثره بآراء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية فيما يلي :

¹ - محمد محمود الطعمانية، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 35.

² - بلحيلالي أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير تلمسان، 2006، 2010، ص 20.

- تحقيق الكفاءة الإدارية:

تعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع عند نقطة واحدة هي التوازن والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين.

- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري:

حيث أن خاصية الاستجابة السريعة للإدارة المحلية والعلاقة المباشرة التي تربط بين الموظفين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية، المتمثلة في الروتين والرقابة وتأخير المعاملات وطوابير الانتظار.

- العدالة في توزيع الأعباء المالية:

إن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على دافعي الضرائب، وربما تتضرر بعض المرافق والأفراد من هذا التوزيع، ولكن في حالة تبني نظام الإدارة المحلية بتحقيق نوع من الرشادة في توزيع الحقوق، إضافة إلى أن ما يدفعونه من ضرائب ورسوم يتم صرفه على المرافق المحلية، وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية وتساوي المواطنين في تحمل المسؤوليات المالية والاستفادة منها.

- تنوع أساليب الإدارة تبعاً للظروف المحلية:

إن النظام المركزي يستخدم في العادة أنماطاً وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، وربما لا يشكل هذا الأسلوب ضرراً بالنسبة للمرافق القومية، لكن الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية يحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك لأن مشكلات المحليات تختلف عن بعضها البعض من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

3- الأهداف الاجتماعية :

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث أن وجود مجلس نخلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لا بد أن ينعكس ذلك

على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم، والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوات أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.¹

¹ - بلجيلالي أحمد، م مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية و التنمية المحلية

إن نظام اللامركزية يمثل آلية ضرورية التي يجب أن تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة كونها أساس قياس الحكم الراشد في الدول، بحيث أضحي من الصعب على الدولة لوحدها (نظام مركزي المتشدد)، على استيعاب مجمل المتطلبات و اطلعات المواطنين، و من هنا، تشغل اللامركزية مجال العام بين الدولة و المواطنين و تكمن أهميتها انطلاقا من انها تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، كما تمنح الفرد فرصة المساهمة في اختيار اسلوب و كيفية تسيير الجماعة الإقليمية، مع العلم أن درجة الأخذ باللامركزية يختلف من دولة إلى أخرى.

نتيجة للتقدم العلمي الكبير والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم، وما نتج عنها من تغير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، أفضى ذلك إلى إلقاء عبء كبير على الدول، فازدادت مهامها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق الديمقراطية وتقديم الخدمات و بالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتهم . ولهذا فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية، وأصبحت تحتل مركزا لإرسائها قواعد الديمقراطية وقيامها بدور فعال في التنمية القومية¹.

المطلب الأول: مفهوم اللامركزية الإدارية و تطورها التاريخي:

ظهرت الإدارة المركزية بعد ممارسة الإدارة لعدد من الأنشطة المختلفة عن نشاطات الإدارية المعتادة مما أثقل جهازها المركزي، فأدى بطبيعة الحال الى ظهور الإدارة اللامركزية، و ذلك لإبتكار قوانين جديدة تناسب المشروعات الجديدة، مما يعني التخفيف عن الإدارة المركزية، الى انها لا يمكن ان تكون بشكل مطلق، حيث لا بد لكل منظمة من أن تتحلى بقدر من المركزية، و اللامركزية في آن معا، مما يجدر ذكره في هذا المقام تعريفات التي وردة حول مفهوم الإدارة اللامركزية².

¹ (مسعودي عبد الكريم، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية (دراسة حالة بلدية ادرار

² رافع خضر صالح شير (2011-5-31)، المركزية و اللامركزية الإدارية في دولة موحدة.

الفرع الأول: مفهوم اللامركزية الإدارية.

أولاً: اللامركزية.

تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية من بلد لآخر نظراً لاختلاف الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدول إذ تعرف اللامركزية بأنها أي فعل تقوم الحكومة عبره بنقل السلطة والمسؤولية رسماً إلى فاعلين ومؤسسات على مستوى أدنى في ترتيبية الأساسية لإدارة و مناطق في هذا النقل لصلاحيات الإدارية يمكن الأقاليم مزاوله عمل الدول، فيما يخص تنفذ و متابعة و تسير الاستثمارات العمومية¹

عرفها الدكتور احمد غنيم على انها "توزع السلطة بين افراد الجهاز الاداري و مستوياته في الدولة عن طريق السماح بتفويض هذه السلطة إلى المستويات الإدارية ادنى منها²، أي أنها عملية تنظيمية لسلطات العامة المحلية و الهيئات المتخصصة فيها لتؤمن النظام العام، وتسيير المرافق العامة المحلية في شكل يترك لها سلطة تقدير ملائمة تصرفاتها و إدارة أعمالها رغم أنها تعتبر مندمجة ضمن جهاز الدول العام.

ثانياً: اللامركزية الإدارية

هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومية (السلطة) المركزية في العاصمة، بين هيئات المحلية أو مصلحة لها شخصية معنوية مستقلة تباشر اختصاصها تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية، ان اللامركزية الإدارية عبارة عن أسلوب من أساليب الإدارة و الهدف منه توزيع أو نقل السلطة في اتخاذ القرارات الى الأجهزة الإدارية هي غير اعمال السلطة المركزية إن هذه الهيئات المستقلة يتعين عليها أن لا تتبع - كأصل عام - سلطة مركزية، الى انها تخضع إلى نوع من الوقاية و الإشراف من قبل السلطة المركزية و ذلك من خلال ما يسمى بالوصاية الإدارية³.

كما يمكن أن يعرف اللامركزية نظام اللامركزي هو ذلك النظام الذي يقوم على اساس توزيع السلطات الوظيفية الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) من جهة، و بين هيئات و وحدات إدارية من جهة أخرى، مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات و الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة سياسياً ، دستورية و وطنية، و لضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسة العامة و الخطط الوطنية و بين عملية تنفيذ و إنجازها⁴.

¹ نصري العياشي، مدى تكريس النظام القانوني للبلدية لمقومات اللامركزية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي لجامعة محمد بوظيف مسيلة

2017

² محمد غنيم الادارة العامة، كلية التجارة، جامعة المنصورة ط1، 2002، ص162

³ اعداد علي حمود القصي، (الوجيز القانون الإداري)، ط1 دار وائل للطباعة و النشر عمان 1999 ص 01

⁴ عوابدي عمار، قانون إداري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د.س.ن. ط4، ص ص 239-240

و يعرفها الدكتور "سامي جمال الدين" على أنها: توزيع الوظيفة الإدارية بين أجهزة الحكم المركزية و أشخاص المعنوية الأخرى.

و المعيار يميز بين المركزية الإدارية و اللامركزية هو وحدة السلطة الإدارية أو تعددها فإن كانت هناك سلطة إدارية واحدة فنحن امام نظام مركزي، أما إذا تعددت السلطات الإدارية بحيث توجد سلطات اللامركزية تتمتع بشخصية المعنوية و باستقلال في ممارسة اختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية نكون بصدد اللامركزية الإدارية و تحقق اللامركزية الإدارية بإحدى وسيلتها:

هي أن تمنح الشخصية المعنوية للوحدات الإدارية الإقليمية الأصغر من الدولة ثم يستند إلى رجل من هذه الوحدات الإقليمية مهمة الإدارة و الإشراف على ما يهم سكان الإقليم من مرافق العامة، فكأن اختصاص هذه الوحدات يتحدد في إطار جغرافي أو إقليمي و في داخل هذا الإطار تمارس هذه الوحدات أنشطة المرافق العامة المتعددة التي تشبع حاجة السكان¹.

و للامركزية الإدارية جانبين: الجانب السياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتخبة من قبل الشعب و تسيير شؤونها بيدها مما يحقق مبدأ الديمقراطية الإدارية، أما الجانب القانوني فيتجسد في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزة المركزية و الهيئات المستقلة ذات طابع مرفقي أو المصلحي من جهة ثانية، و هو ما من شأنه أن يقرب الإدارة أكثر من المواطنين.

ثالثا: اللامركزية الإقليمية المحلية

إذا كانت الدولة تأخذ بصورتي و شكلي اللامركزي (الإقليمية و المرفقية) فإن اللامركزية الإقليمية تخص الإدارة المحلية) تعتبر و تبقى أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية و نظرا لأهميتها بالنسبة للكيان الدولة و قوامها أي للامركزية الإقليمية عادة ما تبنى على أساس دستوري. و بالرجوع إلى الدستور الحالي "1996" المعدل و متمم بنحد مادة 15 منه تنص على: الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية².

اللامركزية اقليمية هي صورة واضحة و كاملة لتطبيق النظام اللامركزي، و تقوم على اركان اساسية التي تستند اليها اللامركزية و التي ذكرناها من قبل، و ترتكز اللامركزية الإقليمية أو الإدارة المحلية على اختصاص الإقليمي، حيث تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها في نطاق حيز جغرافي معين، كما هو الشأن بالنسبة للوحدات

¹ عبد الغاني بسبوني عبد الله، (النظرية العامة في القانون الإداري)، ص 145

² دستور الجزائر 1966 المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 (الجريدة الرسمية العدد 96، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996)، المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 افريل 2002، الجريدة الرسمية العدد 25 المؤرخ في 14 افريل 2002).

الإقليمية (البلدية و الولاية)، و الا كانت قراراتها و اعمالها مشوبة بالعيب تجاوز الاختصاص الإقليمي مما يعرضها للإلغاء في حالة طعن فيها.

رابعا: اللامركزية المرفقية أو المصلحية

توجد من المشروعات الخاصة في الخدمة العامة، ولا يصلح و يمكن تطبيق الأسلوب الإداري في ادارتها حيث أنه يستخدم في الإدارة مرافق عامة ادارية التقليدية كمرفق الشرطة و الدفاع و تشرك الدولة نفسها في ادارة هذه المرافق عن ما لا يصلح في ادارته اسلوب الإستغلال المباشر المستخدم عادة في ادارة المرافق العامة الإدارية نظرا لأن هذا الأسلوب يحكمه روتين حكومي الذي يحكم عادة الإدارات الحكومية مما يحد من نشاط هذه المرافق و يعيق عملها و هكذا فقد عرف العالم اسلوب لإدارة المرفق العام يمتاز بتحرر من الروتين الحكومي و يعطي للمرفق العام قدرا كبيرا من حرية الحركة مما يمكنه من اداء مهامه على النحو الأفضل و هذا السلوب هو اسلوب هيئات و مؤسسات العامة الذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية و يعد أكثر الساليب إدارة المرافق العامة انتشارا في الوقت الحاضر على هذا النحو فالهيئة العامة و المؤسسات العامة هم عبارة عن مرفق عام منح الشخصية القانونية المستقلة تمكنها للمرفق من ادارة شؤونه بنفسه ليحقق الغرض من انشائه على نحو افضل، من هنا تبين أن أكثر ما يميز هيئات العامة و المؤسسات العامة هو تمتعها بالشخصية القانونية مستقلة و متميز على الشخصية القانونية للدولة، مما يعد تطبيقا صححا للامركزية الإدارية التي جوهرها هو تعدد الأشخاص القانونية العامة و بالتالي تفتيت الوظيفة العامة.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للامركزية في الجزائر.

تأخذ الجزائر في ادارة الجماعات المحلية باسلوب اللامركزي، حيث اقتضى ذلك تقسيم الإقليم الى وحدات متدرجة و في قمة هذا التدرج توجد الولاية على راسها الوالي، و تقسيم الولاية إلى دوائر و الدوائر على بلديات، و هذا هو الأسلوب الذي اعتمده المشرع الجزائري، و هو يقوم على اساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و هيئات افريقية المستقلة، و تأخذ الدولة الجزائرية باسلوب اللامركزية بجانب أسلوب المركزية، رغبة في توازن الإقتصادي و الإجتماعي بين جميع الأقليم وتوزيع النشاط و اشراك المواطنين في غدارة شؤوهم¹.

¹ كهيبة شاطري: تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا و الجزائر نموذجا) مقال نشر في مجلة جيل دراسات السياسية و العلاقات الدولية 2018 العدد 13 ص 27.

أولاً: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر إبان العهد العثماني.

تتميز هذه المرحلة بتنظيم الإداري الخاص يتسم بالسعي على ضمان السيطرة المستبعدة للدولة على جميع المرافق الدولة، لا سيما مرفق الأمن، حيث عرفت هذه المرحلة نظاماً مركزياً شديداً، سيطر فيه قادة عسكريون على مقاليد الحكم و الإدارة سيطرة التامة، و هذا بسبب الصراع الداخلي و الخارجي الموجود¹.

ثانياً: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر أثناء فترة احتلال الفرنسي.

لقد اندلعت الثورة العالمية الأولى سنة 1914م ، و كان من أهم نتائجها إختيار الإمبراطورية العثمانية، و توقيع إتفاقية سايس بيكو بين بريطانيا وفرنسا التي نصت على أن تكون منطقة المغرب العربي ضمن الأراضي الواقعة تحت النفوذ الفرنسي فعليه خضعت الجزائر إبان المرحلة الإستعمارية للتشريع الفرنسي و كان أول نص تنظيمي صادر في هذا الشأن هو قرار المارشال المؤرخ في 06 جويلية تضمن: إنشاء لجنة لسير أملاك و مصالح و مرافق المدنية للعاصمة من طرف السلطات الفرنسية و بعد ذلك تم تحديد قواعد لنظام الإداري الإقليمي المحلي في الجزائر.

شكلت الولاية دعامة أساسية استندة إليها الإدارة الفرنسية لفرض وجودها من خلال سياستها، فعمدة في شهر مارس 1848م إلى إصدار قانون يضم الجزائر إلى فرنسا، و قسمتها إلى 03 ولايات: وهي (الجزائر- وهران- قسنطينة) و يراس كل منها والي يساعده في مجلس الولاية، على غرار نمط الذي كان سائداً في فرنسا و بالتالي كانت البلدية و الولاية أداة لتحقيق طموحات الإدارة الإستعمارية، و فرض هيمنتها و نفوذها، و كان يديرها مواطن من الإدارة الإستعمارية و كانت البلدية في خدمة الإدارة الفرنسية دون خدمة تطلعات الشعب الجزائري.

ثالثاً: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر بعد الاستقلال

لقد جاءت أولوية و سرعة التذكير في إقامة نظام الإدارة المحلية بعدما تبين إفلاس التنظيم الموروث عن العهد الإستعماري، رغم الإصلاحات التي أدخلت عليه، و برزت اللامركزية الإقليمية كأولوية من خلال اهتمام بإرساء نظام لها منذ الإستقلال.

لكن الإصلاح في المجال التشريعي لقد كرسه الدستور سنة 1963م ، حيث اعتبر البلدية قاعدة أساسية للمجموعة الإدارية و الإقتصادية و الإجتماعية، كما وردة في المادة 09 منه، و في هذا الصياغ ذهب الميثاق

¹ كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدولة المغربية دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح 2010 ص 82

الجزائري في سنة 1964م، حيث جاء فيه: ضرورة غطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذريا هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي و الاجتماعي في البلاد، و بعد ذلك صدر الأمر رقم 67-25 في 18 جانفي 1967م و المتضمن قانون البلدية ثم صدور الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969م، متضمن لقانون الولاية، من خلال هاذين القانونين أوكلة للبلدية والولاية عدة مهام أساسية منها: سياسية، إقتصادية، اجتماعية، ثقافية و بعد نظام التعددية الحزبية، تماشيا مع هذا الإصلاح جاء قانون البلدي رقم 08-1990 و قانون الولاية 09-1990 ليحدد المسار التنظيم المحلي و تتمثل في المستويات المحلية: البلدية و الولاية.

إن مركز الوالي المميز في التنظيم الإداري، جعله يتوسط مستويين المحلي و المركزي، مما ينعكس على علاقته بمختلف الأجهزة في الدولة، فنجد أنه يخضع للإدارة المركزية عن طريق السلطة السلمية (رئاسية) باختلاف دراجتها بداية من رئيس الجمهورية، نزولا إلى مختلف الوزارات من جهة، و من جهة أخرى نجده في المركز الهيمنة على حياة الإدارية و السياسية في المستوى المحلي ولأثيا و بلديا، و ذلك بداية من العملية الإنتخابية للمجالس الشعبية، و الرقابة التي تمارسها على الأعضاء هذه المجالس التي يصل إلى حد السلطة الرئاسية على رؤساء المجالس البلدية بينما نجد في المقابل أن الرقابة الممارسة على الوالي تكون ضعيفة و في حالات منعقدة في أغلبية، مما يضفي خصوصية الفعلية على هذا المركز، ويدعو إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة الرقابة المتبادلة بينه و بين المجالس المحلية لتحقيق التوازن بين تسيير الإداري، و بين التسيير الشعبي القائم على مبادئ و الأسس الديمقراطية.

الفرع الثالث: مبررات الاخذ بنظام اللامركزي

يقف وراء قيام دولة ما بتبني النظام اللامركزي جملة من دوافع، والعديد من الأبعاد والهداف لتحقيق الأهداف المرجوة .

سبق تقرير و تأكيد حقيقة حتمية الجمع بين أسلوب النظام الإداري المركزي و النظام الإداري اللامركزي، وتطبيقهما معا في الدولة الحديثة، لأنهما أسلوبان و عنصران متكاملان و متساندان في اسسهما و أهدافهما. ومن ثم كان النظام الإداري المركزي كأسلوب من أساليب التنظيم سلطة الوظيفية الإدارية أسلوب عاجز و ناقص في تنظيم و توزيع و تقسيم سلطة الوظيفة الإدارية في الدولة، فكان من الحتمي إقامة و تطبيق النظام اللامركزي ليكمل ويساعد السلطة المركزية في تنظيم نظام الدولة.

فكان للأسلوب النظام اللامركزي في الدولة الحديثة أسسه و مبرراته الادولوجية و الدستورية و السياسية والاجتماعية والفنية، التي تأسسه و تدعم وجوده في إي نظام من التنظيمات الإدارية السائدة في الدولة الحديثة، من ابرز مبررات قيام النظام اللامركزي ما يلي:

- يعتبر النظام اللامركزية الادارية الوسيلة القانونية و الفنية التي تجسد مبدأ الديمقراطية
- يعتبر النظام اللامركزية الوسيلة القانونية والفنية المثلى لإنجاز تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي في الدولة الاشتراكية، و مبدأ المركزية مثل الجزائر-مبدأ الديمقراطية الاشتراكية-، وبدا مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ومبدأ الديمقراطية المركزية يعد أسلوب اللامركزية الادارية وسيلة فنية عملية نجح لتوعية وتكوين الجماهير و المواطنين سياسيا و اجتماعيا، و تكون وتربية الروح و الأخلاقيات الديمقراطية لديهم عن طريق ممارسة حق المشاركة في تنظيم وتسير إدارة شؤونهم العامة على مستوى الهيئات و جمعات المحلية اللامركزية .
- إن أسلوب اللامركزية وسيلة قانونية و فنية لتفتية و توزيع سلطة الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطات الإدارية المركزية والسلطات الإدارية المحلية اللامركزية.
- يؤدي تطبيق اللامركزية إلى تفجير قوى الإبداع و الابتكار والإنتاج لدى القواعد العريضة لجماهير و مواطنين الدولة، فلامركزية تحرك و تفجر عبقرية الزمان والمكان في الدولة.
- يصطدم التصور لدور الجماعات المحلية كأطراف حصرية لتعاون اللامركزي بتنوع التنظيمات الإدارية لدول المختلفة، وتختلفها في الدول النامية المستقلة حديثا.

لامركزية ابعاد عديدة اهمها :

- **البعد المكاني:** ويقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية، فإذا تم ذلك بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة أما إذا تشكّلت هذه الوحدات بموجب قرار اداري فتكون اللامركزية ضعيفة.
- **البعد التنظيمي :** ويعني مدى استقلالية الوحدات الادارية المحلية نظامها الداخلي، فإذا كانت هذه الوحدات تتمتع في ذلك بالاستقلال الكافي، تكون اللامركزية قانونية، و إذا ما قامت الحكومة بتحديد إطار عام للنظام الداخلي للسلطات المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا وضعت الحكومة اللامركزية النظام الداخلي للوحدات الادارية المحلية او حددت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة.

– **البعد المؤسسي:** إذا توفرت للوحدات الادارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان و قضاء مستقل، فتكون اللامركزية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء بعض المؤسسات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة، إذا كانت الإدارة المحلية مجرد سلطة إدارية عند إذا تكون اللامركزية ضعيفة.

– **تعيين المسؤولين:** إذا كان تعيين المسؤولين لوحدات الإدارة المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قبل السكان يكون اللامركزية قوية، و إذا تم تعيين المسؤولين في هذه الإدارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، و في حالة تعيين المسؤولين من قبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة.

– **صلاحية التشريع:** إذا تمتعت الوحدات الإدارية المحلية لصلاحية التشريع كاملة في جوانب معينة تكون اللامركزية قوية، و إذا كانت صلاحية التشريع في جوانب معينة وموزعة ما بين الإدارة المحلية و السلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، و في حالة عدم امتلاك الوحدات الإدارية المحلية لأي سلطة تشريعية تكون اللامركزية ضعيفة.

– **فرض و جمع الضرائب:** إذا كانت من صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية استفتاء ضرائب دولة المختلفة في مناطق التي تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية، أما إذا اقتصر صلاحياتها في هذا المجال على استفتاء ضرائب المحلية و تكون اللامركزية متوسطة، و اذا لم تمتلك هذه الوحدات أي صلاحيات في استفتاء الضرائب تكون اللامركزية ضعيفة.¹

– **صلاحيات الإنفاق:** و هو تمتع الوحدات الإدارية في الإستقلالية في الصرف بدون شروط.

– **تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني:** إذا كانت المصالح الإقليمية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني، مثالا في المجالس البرلمانية تكون اللامركزية قوية، و إذا إختصر تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني بشخص أو أكثر تكون اللامركزية متوسطة، و إذا غاب الشرطان تكون اللامركزية ضعيفة.

المطلب الثاني: التنمية المحلية:

نتيجة للتقدم العلمي الكبير والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم وما نتج عنها من تغير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، أفضى ذلك إلى إلقاء عبء كبير على الدول، فازدادت مهماتها ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية من اجل

¹ كهيبة شاطري، تطور اللامركزية الفرنسية و الجزائر النموذج جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر مقال النشر في مجلة جيل دراسات سياسية و العلاقات الدولية العدد 13 ص 27، 2018

تحقيق الديمقراطية وتقديم الخدمات و بالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتهم . ولهذا فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية، وأصبحت تحتل مركزا لإرسائها قواعد الديمقراطية وقيامها بدور فعال في التنمية القومية.

الفرع الأول تعريف التنمية المحلية:

لقد تبني الميثاق الوطني لسنة 1976 فكرة التنمية بشكل عام، حيث تناول الباب الأول منه الاتجاهات الرئيسية للتنمية، في حين تناول الباب الثاني منه الأهداف الكبرى للتنمية¹. وفق ما تضمنه الميثاق السابق الذكر في صفحته رقم 86" على البلديات والولايات حل المشاكل الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البت في القضايا الوطنية، ومن هنا ينبغي للمركزية أن تحول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية،² يتبين من ذلك أنه لا تنمية محلية دون إشراك الجماعات المحلية لتقوم بدورها المنوطة بها في مجال التنمية وتعميمها على المستوى الوطني، ومن ثم المساهمة في سياسة التوازن التنموي الجهوي. كما أن الميثاق الوطني لسنة 1986³ اعتبر البلدية الخلية الأساسية للدولة وتمثل منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

أولاً: المفهوم الفكري.

في هذا السياق حاول عدة باحثين في مجال التنمية المحلية بلورة وإعطاء مفهوم فكري للتنمية، نذكر منهم تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها 'مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا⁴."

¹ - الميثاق الوطني لسنة 1976، الصادر بموجب الامر رقم 15676 المؤرخ في 05 جويلية 1976، ج ر ج ج العدد 61 لسنة 1976.

² - الميثاق الوطني لسنة 1976، مرجع سابق ص 86.

³ - الميثاق الوطني لسنة 1986، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 08 فبراير 1986، ج ر ج ج العدد 07 لسنة 1986.

⁴ - كمال التابعي، تعريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993. ص 23

ثانيا: المفهوم القانوني.

تستمد التنمية مفهومها القانوني من النصوص الأساسية، نقصد بذلك الدستور أو النصوص الخاصة بالجماعات المحلية، لاسيما قانون البلدية، وكذا مختلف النصوص التنظيمية المحددة لمجالات تدخلها خاصة تلك المتضمنة المشاريع المخططات والبرامج التنموية المسطرة في إطار سياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة من حيث الأساس الدستوري لمفهوم التنمية من خلال مراجعتنا للدساتير.¹

أما فيما يتعلق بنصوص الجماعات المحلية فنجد أن قانون البلدية الصادر بموجب الأمر 67-24 ، المعدل والمتمم، تحدث عن إستراتيجية التنمية في الكتاب الثاني ضمن الباب الأول الذي يحتوي على ثمانية فصول حيث تمثله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما يمكن قوله أن التنمية المحلية في الجزائر يقصد بها تكفل الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة بترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي، وذلك ضمن برنامج منسجم ومستدام ذو أمد قصير ومتوسط وبعيد.

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين ومشاركة المواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، إذ عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات التجميعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة ضمن منظومة شاملة ومتكاملة.²

في سياق المفاهيم المتعددة للتنمية المحلية من منظور أيديولوجي وقانوني، نخرج على مفهومها من منظور إسلامي، فرغم عدم وجود لفظ التنمية في النص القرآني، بل يتعذر علينا إيجاد مشتقاته، إلا أن البعض يذهب إلى الحديث عن مرادفات تضمنها القرآن الكريم وبلغت 11 مرادفا³ . ويمكن أن يستشف دلالة هذا المفهوم

¹ - دستور 1963، ج ر ج ج عدد 64 لسنة 1963

- دستور 1976، ج ر ج ج عدد 94 لسنة 1976.

- دستور 1986، ج ر ج ج ، عدد 09 لسنة 1989.

- دستور 1996، ج ر ج ج ، عدد 76 لسنة 1996

² - عبد المطلب عبد الحميد التمويل المحلي، الار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص13.

³ - حسين صادق عبد الله، السلوك الإداري ومراكز التنمية في الإسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. الطبعة 2، سنة 1992، ص97.

بالنسبة للسنة النبوية من خلال حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"¹.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية.

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات الأفراد في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، إلا أن المجالس المحلية (الولاية البلدية تمارس عدة وظائف وصلاحيات متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها للمشاركة في تسيير العامة، حيث تضمن هذا المبحث مطلبين وهما دور البلدية في التنمية، دور الولاية في التنمية.

الأهداف الاجتماعية:

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية، وله في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على تنمية الروح الثقافية أو رياضية للشباب، كما يستعين بالمعونات المالية والفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة والنظافة العمومية.²

كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغير المحلي، كما تقدم خدمات كبيرة للمجتمع في هذا الميدان، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة 122 من قانون البلدية المجلس الشعبي البلدي حق المبادرة باتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الصحية والمتمثلة في:

- مساعدة المحتاجين، والتكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.
- كما تعمل في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها وتشارك في إنشاء التعاونيات العقارية وتساعد على ترقية برامج السكن أو مشاركة فيها.
- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع انجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها.³

¹ - رواه الامام البخاري، فتح الباري شرح صحيح، مكتبة الصنف، المجلد رقم 10 ص 509، رقم الحديث 6012

² - حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص 90.

³ - مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، بسكرة، 2013-2014 ص 42.

الأهداف الاقتصادية:

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في الحدود المتاحة وفقا للسياسة العامة للمخطط الوطني. ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة.¹ حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية والانجاز والتجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي والوطني.

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من مثانة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية.² كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية.³

الأهداف البيئية:

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة وهذه لعدة اعتبارات أهمها: من أهم الأعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة. حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث. اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات التوعية والأعمال التطوعية.

¹ - عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة التنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد 07، كلة العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 03 نوفمبر 2011، ص 83

² - فريدة مزياي، دور المجالات المحلية في محال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010، ص 59.

³ - المادة 122 من قانون البلدية 10-11.

ولكن هذه الاستقلالية لا تعني إعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة والإشراف عليها.

إذ أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقي ترحيباً على المستوى الوطني والمحلي من خلال اعتبارات سياسية ووطنية وربطها بالتنمية.¹

الفرع الثالث: مبادئ التنمية المحلية و أبعادها.

أولاً: مبادئ التنمية المحلية:

تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي:

- تحديد الأولويات بعناية.
- الاستفادة من كل وحدة نقود.
- استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكناً.
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.
- اشتراك كل فئات المجتمع.
- تحقيق الارتباط بين الحكومة والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.²
- التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.
- مشاركة المجتمع أي الأخذ بمبدأ المشاركة الذي يوشح على حالة التفاعل ويقر التلاحم .
- ضرورة دمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أي قرارات آنية أو مستقبلية ذات سمية بيئية.
- العدالة أي ضرورة إنصاف الأجيال الحالية مثلما يتم مراعاة الأجيال القادمة.³
- استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها.¹

¹ - محمد بلخيري دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل إصلاحات جديدة، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012 ، 2013 ، ص 17.

² - شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر، تخصص إدارة أعمال، السنة الجامعية 2016-2017.

³ - مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017، 30.2017.

ثانيا : أبعاد التنمية المحلية.

– الأبعاد الاقتصادية:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية بالاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية.

– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

– تحميل البلدان المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته.

– خفض الأنفاق العسكري.

– المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المدخول.

– الأبعاد البيئية:

يعتبر البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة.

– منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي.

– حماية الموارد الطبيعية.

– ترشيد استهلاك المياه.

– حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.²

– تقليص استخدام الموارد، الناضبة، واستخدام الموارد المتجددة وتخفيض الاثار البيئية للوقود.

– صياغة التنوع البيولوجي على سطح الأرض.

– البعد الاجتماعي:

وفي المجال الاجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفاوت بين

الطبقات الاجتماعية ومن أجل تحقيق ذلك يجب:

– ضبط الزيادة السكانية.

– نشر وتطوير التنمية المستدامة.

¹ – المنظمة العربية للتنمية الادارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار الإدارة والبيئة

رقم 5 الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

² – أحمد رمضان نعمة الله، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، د س ن) 113-115

- تحقيق المساواة بين الأفراد والفئات وكذا بين الأجيال.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنجاح التنمية الشاملة والمتواصلة.
- ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.¹
- دور المرأة وحرية الاختيار والديمقراطية.

- البعد التقني والإداري:

وهو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، تنقل المجتمع إلى يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد ويكون الهدف من هذه التكنولوجيات إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتساند النظم الطبيعية، وذلك من خلال:

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير.²
- إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة في كل المجالات.
- أن تكون التكنولوجيات قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية وأن يتكون هناك تباين بين المواد العامة والخاصة.³

- استعمال تكنولوجيا الإنتاج أنظف في المرافق الصناعية.
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة والنصوص القانونية الزاجرة
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.⁴

الفرع الرابع: الاهتمامات التنموية المحلية

- في المجال الثقافي والتعليمي:

تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراءات ترقية النقل المدرسي وما قبل المدرسي (دور الحضانة).¹

¹ - شبي صورية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

² - شبي صورية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4-5.

³ - أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 113-115

⁴ - شبي صورية، مرجع سبق ذكره، ص 5

حملة التراث المعماري والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف.

تسيير وإدارة المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام.

تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التنمية ونشر الفن والقراءة والتنشيط.²

- في مجال الصحة:

تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية، كما نصت عليها المادة 123 من قانون البلدية في المجالات التالية:³

- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرفها ومعالجتها. جمع النفايات الصلبة ومعالجتها ونقلها.

- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

- الحفاظ على الصحة الغذائية والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

- في المجال السياحي والسكن والنقل:

تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر لتطبيق القوانين والأنظمة الرامية الى التقدم السياحي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين بتوسيع قدراتها السياحية بتشجيعهم في المحافظة على المعالم السياحية والمناطق الأثرية والتاريخية والآثار.

أما في مجال السكن تعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها ومشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، وتشجيعه التعاونية ومساعدتها على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيه، كما يعمل المجلس على تشجيعه وبناء العقارات والوحدات وزير الإسكان (المادة 119 من قانون البلدية).

أما في مجال النقل والتموين إذ تعمل على الاستغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل، أو المشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام.⁴

¹ - المادة 122 من قانون البلدية 10-11.

² - فريدة قيصر مزياي، القانون الإداري، ج2، مطبعة سخري، الجزائر، 2011، ص231.

³ - اعمار بوضياف الوجيز في القانون الإداري، دار الريحانة للكتاب، الجزائر ص146.

⁴ - حسين فريجة، مرجع سبق ذكره، ص89.

ختامًا يمكننا القول أن الدولة الجزائرية تطبق النظام الإداري اللامركزي بشكل واسع وبصورة ضخمة نظرا لفلسفة نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وللجزائر فلسفة وسياسة خاصة متميزة في أسسها ومبادئها وأهدافها وأساليبها في نطاق تطبيق النظام الإداري اللامركزي.

إن الإدارة المحلية تلعب دورًا حيويًا في تنظيم وتشريف شؤون المجتمعات المحلية. تعمل الإدارة المحلية على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية وإدارة النفايات وغيرها تُعزز الإدارة المحلية الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، حيث يتم انتخاب الممثلين المحليين من قبل المواطنين لتمثيلهم واتخاذ القرارات المناسبة. وبالتالي، توفر الإدارة المحلية فرصًا للمشاركة المجتمعية وتعزز الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار علاوة على ذلك، تساهم الإدارة المحلية في تعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية عبر تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى حماية البيئة المحلية وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية.

من الجدير بالذكر أن الإدارة المحلية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وبالتالي، يجب أن تكون قادرة على التكيف والتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها المجتمعات المحلية.

في النهاية، يتوجب على الإدارة المحلية أن تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين احترام القوانين وتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال تعزيز التشاركية والمساءلة والشفافية، يمكن للإدارة المحلية أن تصبح شريكًا فعالًا في بناء مجتمعات قوية ومستدامة.

الفصل الثاني

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية

المحلية في الجزائر

- مناطق الظل لولاية تيارت أنموذجا -

تمهيد

بما أن التطور بالمجتمعات هدف أساسي تسعى إلى بلوغه كل الدول النامية، فإن ذلك لا يتحقق إلا بتحقيق تنمية شاملة تشمل كل المجالات والمستويات.

كما أن الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى إحداث تنمية مستدامة، ومن أجل تنمية المجتمع وإدارة شؤون المواطنين، وذلك من خلال الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها منظومة الجماعات المحلية، وكان لهذه الإصلاحات أثر كبير على مجالات التنمية خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي كما أنها لعبت دور هام في تنمية مناطق الظل من خلال تجسيد مشروع رئيس الجمهورية و المتمثل في تنمية مناطق الظل. فإن ولاية تيارت كغيرها من الولايات الأخرى استفادة من مشاريع تنمية تحت اطار تجسيد مشروع رئيس الجمهورية و الذي تمثل في تنمية مناطق الظل لرفع الغبن عن هذه المناطق مما.

المبحث الأول: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

تعرف الجماعات المحلية على أنها " وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة"، وهي وحدات مستقلة في الولايات والمدن، وتتمتع بالشخصية المعنوية و استقلال المالي وتتولى إدارة الشؤون المحلية بالأساليب المتوفرة لديها.

وتكون مدعمة بكل الإمكانيات المتاحة من طرف السلطة المركزية ، لتساعدها على ضمان التوازن السلطوي داخل إقليمها¹

تعتبر الإدارة المحلية جزء من اللامركزية الإدارية (الأقلية) والتي تعني نقل صلاحيات التخطيط و إدارة الموارد و تخصصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان إن تنازل الحكومة المركزية عن بعض من سلطاتها للوحدات المحلية، يتبعه أن ينظر المواطنون لتلك الوحدات على أنها مؤسسات تقدم الخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم، وأن لهم القدرة على التأثير عليها و لأن مشاركة المواطنين المحليين هي العنصر الرئيسي الذي يميز هذا النوع من اللامركزية².

المطلب الأول : الجماعات المحلية و دورها في التنمية:

هناك جماعتان محليتان يتمثلان في الولاية و البلدية

الفرع الأول: الولاية كنظام للتنظيم الإداري:

الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و استقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة تنشأ الولاية بقانون، إذن فالولاية ذات شخصية معنوية وتتمتع باستقلال مالي. ولكي تقوم بمهامها فهناك هيئات للولاية تتمثل في:

- المجلس الشعبي الولائي. - الوالي³

¹ بوتاتة عبد الحق ، العايب عبد الهادي ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر شعبة علوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية ص رقم 09

² بازين عبلة، بن تين نسرين : دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية (مذكرة ماستر في تهيئة المدن) ص رقم: ت

³ المانع بعقوين: دور الدائرة في تكريس مبدأ اللامركزية مذكرة شهادة ماجستير تخصص ادارة و مالية عاماتص رقم: 63

1- الوالي و مهامه:

من خلال قانون الولاية 12-07 فإن الوالي يتمتع بصلاحيات هامة جدا فهو ممثل للدولة و الولاية إذ في إطار تمثيله للدولة يعتبر القائد الإداري لها و الممثل المباشر للوزراء يسهر على تطبيق القوانين و التنظيمات و على احترام رموز الدولة و شعائرها كما يمارس مهمة الضبط الإداري للمحافظة على النظام العام أما في إطار تمثيله للولاية فهو يمثلها في الحياة المدنية و الإدارية.

كما يمثلها أمام القضاء و يسهر على تنفيذ المداولات كما يعد و ينفذ الميزانية و يمارس سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية.⁴

2- المجلس الشعبي الولائي:

هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية⁵ كما أنه يمثل " قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤون ورعاية مصالحهم، من خلال تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف القطاعات.

أ- صلاحيات المجلس الشعبي الولائي :

حسب أحكام القانون رقم: 12/ 07 المتعلق بالولاية فان صلاحيات المجلس الشعبي الولائي تتمثل أساسا في:

1- التهيئة العمرانية:

يساهم في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها

- المادة 78 من القانون 12-07

2- الفلاحة و الري:

- يقوم بالأعمال الخاصة بالفلاحة والتهيئة الريفية والوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.

- يقوم بتنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.

⁴ بالة الزهرة: أستاذ محاضر جامعة الجزائر مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية المجلد 13 العدد الأول أفريل 2020 ص 295

⁵ عزوي عبد الرحمن ، مذكرة ماجستير جامعة ابن عكنون الجزائر سنة 1983

- يساهم في كل أعمال الوقاية و مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع المياه الصالحة للشرب والتطهير.

3- الهياكل القاعدية الاقتصادية:

- يبادر بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والمحافظة عليها.
- يقوم بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب التنظيم المعمول به.
- يبادر بأعمال ترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات بالاتصال مع المصالح المعنية.

4- التجهيزات التربوية و التكوين المهني:

- تتولى الولاية انجاز المؤسسات التعليمية (المتوسط والثانوي) وكذا المراكز المهنية وصيانتها والمحافظة عليها.

5- النشاط الاجتماعي و الثقافي:

- يقوم المجلس الشعبي الولائي بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة في:
- التشغيل، انجاز الهياكل الصحة العمومية، القيام بأعمال الوقاية الصحية، مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى رعاية، إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضة، بعث وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.

6- السكن:

- يمكن للمجلس أن يساهم في انجاز برامج السكن.
- يساهم في عمليات تجديد و إعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري كما يساهم في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه.

الفرع الثاني: البلدية كنظام ثاني للتنظيم الإداري

- إن البلدية تعني حسب قانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 ابريل 1970 المتعلق بالبلدية "إن البلدية هي جماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، ولها إقليم واسع ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية.⁶

⁶ - مجلة الفكر المتوسط لقرواط يونس المجلد 11 العدد 1 (2022)، الصفحة 574

- جماعة إقليمية :

بمعنى لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة وهو ما نصت عليه المادة الثانية من القانون

90_08 المؤرخ في 7 ابريل "لبلدية إقليم، اسم ومقر."

- أساسية: أي قاعدية بمعنى أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.

- تتمتع بالشخصية المعنوية بمجموعة من الأشخاص أو الأموال ترصد لتحقيق مصالح وأهداف يعجز الفرد عن أو المال الخاص عن تحقيقها ،و يصبح هذا الشخص يتمتع بأهلية قانونية تسمح له من اكتساب وتحمل التزامات وهو ما تعبر عليه الشخصية المعنوية بالنسبة للبلدية.

كما أن للبلدية دور هام في التنمية منها:

- في مجال التنمية الاجتماعية :

يتكفل المجلس الشعبي البلدي برعاية الشؤون الصحية ، وله في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على التنمية الروح الثقافية أو الرياضية للشباب. كما يستعين بالمعونات المالية و الفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة و النظافة العمومية ، كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغير المحلي .

تتكفل البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية في المجالات التالية :

- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرفها و معالجتها.

- جمع النفايات الصلبة و معالجتها و نقلها.

- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

- الحفاظ على الصحة الغذائية و المؤسسات المستقبلية للجمهور.

- تعمل البلدية في المجال السياحي على السهر على تطبيق القوانين و الأنظمة الرامية إلى التقدم السياحي

مع المحافظة على المعالم السياحية و المناطق الأثرية و التاريخية و الآثار ، أما في المجال النقل و التموين

تعمل على استغلال المباشر لكل مرفق خاص بالنقل ، أو لمشاركة في كل مشروع بلدي للنقل العام .

- في مجال التنمية الاقتصادية :

يظهر في وضع برامج خاصة بالتجهيز و التخطيط المحلي في حدود المتاحة وفقا لسياسة العامة

للمخطط الوطني ، كما تتركز اختصاصات البلدية في الميدان التنمية المحلية على قاعدة التخطيط كأسلوب

إلزامي ، وليس مجرد برجة ، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل سلطات العمومية ويتم مبادرة الدولة ،

حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا ، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية و الإنجاز التجهيزات الفلاحة و الإنجاز التجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها ، وتسجيل هذا المخطط باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه ، وان يكون متماشيا مع المخطط القطاعي و الوطني .

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو العمل من مثانة تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي ، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية ، كما تقوم بإنشاء مشروعات استثمارية تخص رأسمالها على شكل استثمارات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة للجماعات المحلية .

- في مجال التنمية البيئية:

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة و هذه لعدة اعتبارات أهمها:

- من أهم الأعمال الموكلة للبلدية لمحافظة على نظافة العامة.

- حماية الممتلكات العامة و الخاصة داخل تراب البلدية من كل أشكال التلوث

- في مجال المالي :

يختص رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ميزانية البلدية ، ويختص المجلس بالتصويت عليها باعتباره الأمر بالصرف باسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية وتوفر الإعتمادات كما انه يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية و المالية كما تخضع حسابات البلدية إلى الرقابة مجلس المحاسبة وفقا لقوانين متعلقة بذلك .⁷

1- المخططات المحلية:

للولاية والبلدية مكانة هامة في مجال التخطيط، حيث تعتبران من بين الجهات المكلفة مباشرة بتلبية حاجيات المواطنين، وتتمتع بصلاحيات اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية وتمارس هذه الصلاحيات ضمن المخططات التي تقوم بوضعها.

⁷المجلة العربية للإدارة .مج 41 ،ع 2 -يونيو 2021

و حسب ما قضت به المادة 82 من المرسوم 380/81 هنالك نوعين من المخططات التي تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، أحدها بلدي يتم على المستوى البلدي وآخر قطاعي على مستوى الولاية.

2- أنواع المخططات المحلية للتنمية:

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الإنجاز و تجهيزات التجارية.

- المخطط البلدي للتنمية: (PCD)

تُساهم البلدية في التنمية المحلية عن طريق المخطط البلدي للتنمية، الذي يُعتبر الأداة المفضلة لدعم التنمية المحلية وتحقيق حسن سير الخدمة العمومية والتضامن المحلي، حيث تتيح الدولة لسكان البلدية من خلاله التعبير عن حاجياتهم التي يقدرونها بأنفسهم، كما تسمح لهم بحل مشكلاتهم وفق وجهات نظرهم أو على الأقل وفق وجهات من يمثلهم و يعتبر المخطط البلدي للتنمية مخططا شاملا، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية.

على مستوى الجماعات الإقليمية، مهمتها توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم لقاعدة الاقتصادية و الاجتماعية . حيث يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية و الفلاحية، بالإضافة لتجهيزات الإنجاز . وقد اعتبرها المرسوم: 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني⁸.

أما مجال المخطط فهو مجال واسع لكونه مرتبط بالاحتياجات الأساسية للمواطن، الأمر الذي جعل مجاله يتسع ليشمل كل الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الرياضية إلخ و يمر المخطط البلدي بمرحلتين، تتمثل الأولى في الإعداد و الثانية في التنفيذ، و هما من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، غير أن

⁸ المرسوم 176/73 المؤرخ في 09 أوت 1973

المخطط البلدي خلال هاتين المرحلتين يعرف مراقبة مشددة من طرف الإدارة المركزية في تمويل المخطط البلدي للتنمية بطريقة غير مباشرة عن طريق الولاية (إعانات الدولة) نظرا لقلة الموارد الذاتية للبلدية.⁹ و حسب المادة 86 من القانون 90-08 المتعلق ببلدية فإن هذه الأخيرة تقوم باقتراح مخطط تنموي يحتوي على جملة العمليات و المشاريع التي تنوي إنجازها خلال سنة معينة و يكون للوالي السلطة الكاملة بالتنسيق مع المصالح الولائية و لا سيما مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و يكون ذلك في جلسة تحكيم يرأسها الوالي مراعيًا في ذلك أولويات كل بلدية مع احترام الغلاف المالي الوارد في رخصة البرنامج الصادرة عن وزير المالية و كذا ضرورة مطابقة تلك المشاريع المقترحة لمدونة الإستثمارات العمومية المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية و التي كان آخر تعديل طرأ عليها المقرر 125 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2006 المتضمن تعديل هذه المدونة بالتوسيع فيها، و تستفيد بلديات الولاية من رخصة برنامج شاملة ليقوم الوالي بتوزيعها حسب كل بلدية و حسب كل مشروع ثم تبلغ عمليات التوزيع المتعلقة بالمشاريع من أجل اختيار المقاولات، و بعد ذلك تقوم مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بتسجيل المشاريع الموافق عليها من خلال مقرر التسجيل موقع عليها من طرف الوالي و على أساس هذا المقرر تآمر البلديات المقاولات التي تم اختيارها بالإطلاق في الأشغال، و فيما يخص اعتمادات الدفع فإنها تبلغ بموجب مقرر من وزير المالية و يتم استهلاكها بعد تقديم وثائق تثبت أداء الخدمة.¹⁰

– البرنامج القطاعي غير الممركز: (PSD):

و هي رخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي و التي تمنح بواسطة مقرر برنامج من وزير المالية حيث يقسم الأخير رخصة البرنامج حسب كل قطاع و القطاعات الفرعية التابعة له، تتعلق مقررات البرامج هذه اما بمشاريع جديدة أو إعادة تقييم للمشاريع التي هي في طور الإنجاز، أما فيما يخص اعتمادات الدفع فان وزير المالية يقوم بتوزيعها حسب كل قطاع و قطاع فرعي بناء على مقرر يتضمن تبليغ اعتمادات الدفع الممنوحة بعنوان نفقات الدولة للتجهيز لسنة مالية معينة و لفائدة الولاية و يتولى الوالي حسب الأبواب اعتمادات الدفع هذه و يجوز له في حدود الإعتمادات المالية المبلغة له أن يقوم بتحويلات مالية من من قطاع

⁹ الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر - سعيود زهرة: طالبة دكتوراه - كلية الحقوق جامعة

الجزائر 1 صفحة 217

¹⁰ بن صالح سميرة: مذكرة تخرج المدرسة العليا للإدارة حول تمويل التنمية المحلية صفحة 04

فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع، و عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مقررات البرامج القطاعية غير المركزة فإنه يتم بمقرر من الوالي في شكله مع تبليغ للمصالح المعنية أي المدير الولائي المعني هذا الأخير الذي يستفيد من تفويض من الوالي فيما يخص تنفيذ المشاريع و العمليات التي تخص قطاعه و إلى جانب هذا فإنه يتم اعلام كل من مدير التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT سابقا أما الآن اصبح مدير البرمجة و متابعة الميزانية DPSB، المراقب المالي و كذا امين العام خزينة الولاية، و تسمى العملية التي يقوم الوالي من خلالها بتخصيص المشاريع حسب كل قطاع في اطار مقرر البرنامج بعملية التفريد.¹¹

و لقد نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 98-227 على المشاريع التي تكون محل التفريد من الوالي يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط:

- الأرض التي يقوم عليها البناء.
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع.
- تقييم المشروع و كذا آجال الإنجاز و الدفع.
- البرامج القطاعية الممركزة (PSC) :

وهي مجموعة البرامج التنموية ذات بعد وطني أو جهوي ، وتتميز بضخامتها التي تفوق إمكانيات الجماعات المحلية ، حيث تتطلب إمكانيات وتقنيات كبيرة. تسجل هذه البرامج باسم الوزارة المعنية ويشرف عليها الوزير المعني ، وقد تمس هذه البرامج مجموعة من البلديات مثل إنشاء السدود ، كما قد تمس مجموعة من الولايات مثل الطرق السريعة ، لذا لا يتولى الإشراف عليها الوالي "وتمويل المشاريع من ميزانية الدولة للتجهيز ، وهي تخص تجهيزات الإدارة المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي و الإدارات التخصصية"

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) :

يرجع تاريخ هذا الصندوق للحقبة الإستعمارية و بعد الإستقلال اسند تسيير موارده إلى الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط، و مع بداية الإصلاحات المالية التي عرفت الجزائر بعد السبعينات تم تاسيسه بموجب المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 09/08/1973 تطبيقا للمادة 27 من قانون مالية 1973 و

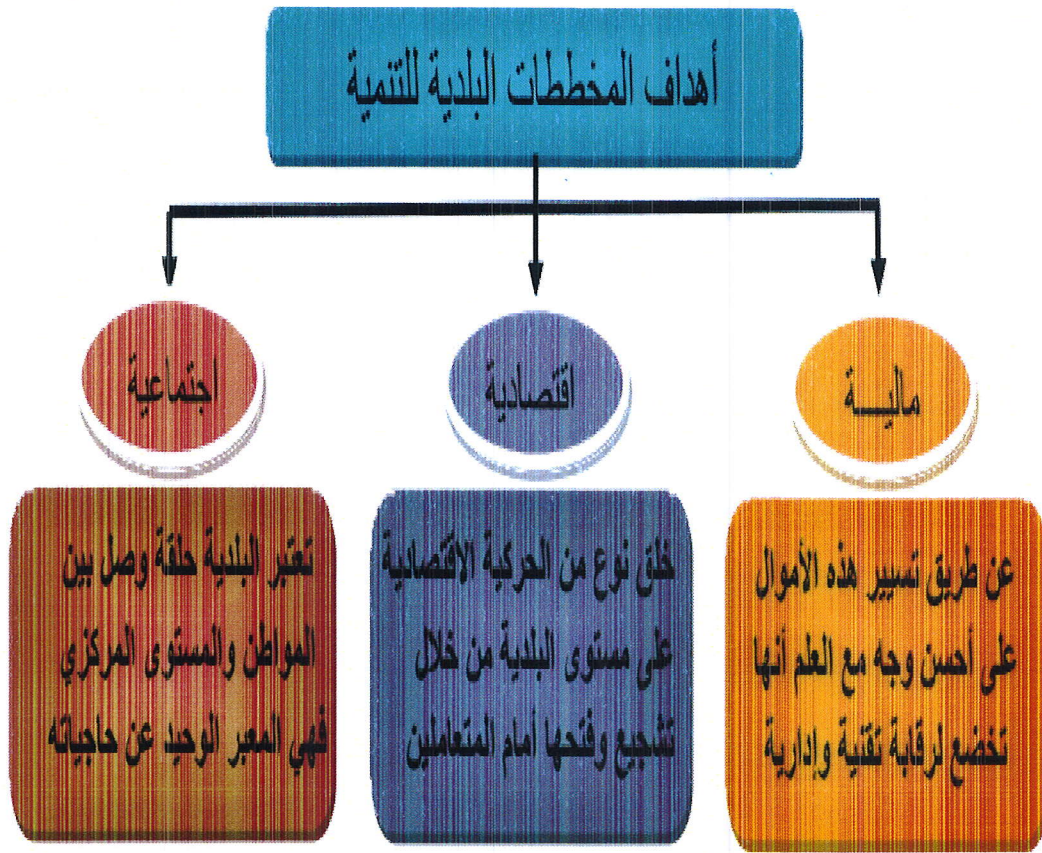
¹¹ليندة أونيس مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد التاسع جوان 2016 ص 229

بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 أعيد تنظيمه بمرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04/11/1986 و

حسب المادة الأولى من هذا المرسوم نستخلص التعريف التالي:

صندوق الجماعات المحلية المشترك مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و يوضع تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات الإقليمية.

3- أهداف مخططات البلدية للتنمية:



صورة 1 مخططات البلدية للتنمية

المطلب الثاني: مشروع رئيس الجمهورية لتحقيق التنمية المحلية للمناطق الظل.

بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019 أكد أنه سيشرع في ارساء قواعد الجزائر الجديدة و توعده بمكافحة الفساد و القضاء على جل المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري، كما وعد برفع الغبن على المناطق المحرومة و المهمشة، و أكد على ذلك في خطابه في اجتماعه مع الحكومة و لقاءه مع الولاة متعجبا من انتشار تلك المناطق و حجم المعاناة التي يعيشها هذه المناطق، بعد مشاهدته شريطا عن واقع الظل و التهميش، و من هنا بدأ يتداول مصطلح مناطق الظل في أوساط العلمية و اعلامية¹²

الفرع الأول : مفهوم المناطق النائية.

على ضوء هذا الطرح بدا يتضح لنا معنى مصطلح مناطق الظل و الذي نعني به المناطق النائية و المعزولة التي تتميز بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهلية أو صحراوية و مناطق حدودية مع الدول المجاورة، تعاني من هشاشة حيث يشهد سكانها ظروف معيشية صعبة و مزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية و ابسط الضروريات الحياة كالمسكن و شبكات الطرقات و شبكة الكهرباء و الغاز و انعدام المياه الصالحة للشرب، و نقص كبير في عدد المدارس و المراكز الصحية و في حالة وجودها لا تتوفر على الأجهزة و المعدات اللازمة و تقدم خدمات سيئة، و كل هذه المعطيات أدت إلى غياب التنمية.

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات و القرى و الأرياف الموجودة خارج التصنيف، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات و النقص الواضح في التغطية الكهربائية و الغاز و غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، و انعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى بعد مراكز التكوين و غياب شبه تام لوسائل الترفيه، و من مهامه:

- تخصيصا سنويا موزعا توزيعا نسبيا من الضرائب المعنية لقسم تسيير الميزانيات الجماعات المحلية
- تخصيصا ماليا للتجهيز تخصص لقسم التجهيز و الإستثمار من ميزانية الجماعات المحلية

¹²مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل و الأهداف المتوصل إليها :

أ- الإجراءات:

تم إسداء تعليمات من طرف الرئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص و التكفل الأمثل لمتطلبات و الاحتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل وخلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت في مايلى (التعليمية رقم 853. 2020) :

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات .
- تدوين جميع النقائص و الاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة الكهرباء شبكة الطرقات مختلف الشبكات المياه قنوات الصرف الصحي الإطعام المدرسي و النقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة .
- تشكيل لجنة ولائية خاصة مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق وذلك بتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من اجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل وتنفيذ البرنامج الإستعجالي الخاص بها كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل .
- إنشاء خلية تقنية مكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيئات والمديريات على مستوى الولاية .

ب- الهدف من المشروع:

فقد استطاعت عدة بلديات في مختلف أنحاء الولاية من تحقيق تنمية محلية ترقى إلى تنمية مستدامة وما تحمله من أبعاد مختلفة, من خلال تحقيق أهداف علمية واقعية مجسدة على أرض الواقع استفاد منها المواطن بشكل مباشر ,فقد تم إيجاد حل لجميع مشاكل الإطعام المدرسي و التدفئة المدرسية على مستوى جميع مناطق القطر الوطني , وتنفيذ جميع المشاريع التنموية ذات البنية التحتية و التي تعتبر عاملا هاما في استقرار سكان مناطق الظل و مزاولة نشاطهم الحرفي و الفلاحي و الخاص بكل منطقة .

إن التركيز على عمليات و المشاريع التي لها الأثر المباشرة على حياة سكان مناطق الظل أد إلى ظهور تبيان أثر عملية واقعية للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل بالجزائر , من خلال تجسيد الآثار الإيجابية التالية :

- جعل مناطق الظل أكثر جاذبية للسكان مما يحد من النزوح الريفي نحو المدن , و الاستقرار في هذه المناطق و تطويرها .

- إن إنشاء مراكز و تجمعات ريفية بمناطق الظل سيخفف الضغط على المدن خاصة الكبرى التي تعرف اكتظاظ سكاني .

جعل مناطق الظل في حالة التنمية أكثر ديناميكية و حركية في عملي الاقتصادية عموما وفي الاستثمار الريفي و المنزلي خصوصا .

- إحداث تجمعات و نقاط اجتماعية واقتصادية جديدة على مستوى مناطق الظل وتفعيل مساهمتها في التنمية المحلية

- القضاء على الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية وحتى في ممارسة الحياة السياسية .

وبفعل السياسة المنتهجة من قبل الهيئات محلية (البلديات) تم إيجاد حلول لعدة مشاكل كان يعاني منها

سكان مناطق الظل التي أصبحت اليوم تتوفر على جميع الظروف المعيشية التي تتوفر عليها المناطق الحضرية.¹³

أهداف السياسة و الاجتماعية :

فقد ساهمت السياسة العامة التنموية والاجتماعية في الجزائر إلى القضاء على عدة من المسائل الاجتماعية و التي تعتبر عائقا للمجتمع و المواطن على حد سواء ، مثل التمويلات الاجتماعية الحكومية التي تندرج تقليديا في إطار النفقات على الضمان الاجتماعي و الصحة و التعليم و البرامج الاجتماعية المختلفة ، والتي تعد نفقات موجة للاستهلاك الاجتماعي ولا تأتي بأي مردودية ولا أي قيمة استثمارية .

فضلا عند المنح و الإعانات النقدية الموجهة للفئات المعوزة وذات الدخل الضعيف ، مثل منحة التضامن وسياسة تشغيل الشباب و الإدماج المهني المنتهجة من طرف الدولة ، حيث كان القصد من هذه السياسة هو دعم الجانب الاجتماعي للطبقة الهشة في المجتمع.

- ورده حدوش سامي بسة ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل مجلة السياسية العالمية المجلد 05 13 العدد الخاص 01 (2021) ص 12

أهداف الاقتصادية :

- ترقية الاقتصاد و تحسين مناخ الاستثمار.
- دعم التنمية البشري من خلال تأهيل قدرات الأفراد.
- الحد من البطالة وإيجاد 03 ملايين منصب شغل موزعين بين القطاع العام و الخاص مشتملة القطاع اقتصادي و الوظيف العمومي منها مليون و نصف المليون منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل.¹⁴

¹⁴ لامية مشكوك , سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على التشغيل و البطالة (2001-2014) للدراسات القانونية والسياسية العدد 10 ص 627

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية لولاية تيارت

تهدف استراتيجية التنمية المحلية الاقتصادية إلى إستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية و المرافق العامة و التجهيزات من خلال الإستفادة من جميع المقومات (الإقتصادية، الإجتماعية، الطبيعية) لمختلف المناطق لتحقيق التنمية الشاملة، عن طريق تشكيل برامج و خطط استراتيجية لمحاولة تأهيل المناطق الأقل نشاطا بخلق بيئة جاذبة للإستثمارات، من هنا و بغية إحداث تنمية محلية بولاية تيارت و النهوض بتنمية المناطق الظل،¹⁵.

المطلب الأول : بطاقة فنية حول و لاية تيارت.

تعتبر مدينة تيارت ولاية جزائرية عريقة بتاريخها و حضارتها و تحظى بمكانة استراتيجية هامة من حيث موقعها الجغرافي و هذا ما سوف نتحدث عنه في هذه الفروع.

الفرع الأول: المساحة، عدد السكان و الموقع الجغرافي

بناءا على القانون رقم 09/84 المؤرخ في 02 جمادى أولى عام 1404 الموافق 04 فبراير سنة 1984 يتعلق بتنظيم إقليمي للبلاد لاسيما المادة 18 التي تحدد تشكل ولاية من 42 بلدية و هي كالآتي:

بلدية	دائرة
تيارت	تيارت
مدروسة/سيدي بختي/ملاكو	مدروسة
عين ذهب/النعيمة/شحيمة	عين ذهب
الدهموني/عين بوشقيف	الدهموني
مهدية/عين دزاريت/سبعين/ناظور	مهدية
السوقر/سدي عبد غاني/توسنية/الفايجة	سوقر
مغيلة/السبت/سيدي حسني	مغيلة
فرندة/عين الحديد/تخمات	فرندة
عين كرمس/مدرسة/ماندة/الرصفة/سيدي عبد رحمان	عين كرمس
قصر الشلالة/سرقين/زماله الأمير عبد القادر	قصر الشلالة
واد ليلي/سيدي علي ملال/تيدة	واد ليلي

¹⁵ دكتوراه بنية صابرينة – تشخيص امكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت الصفحة 56

الفصل الثاني دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر/ ولاية تيارت/ دراسة حالة

مشروع صفا	مشروع صفا/جيلالي بن عمار/تأقدمات
حمادية	حمادية/الرشايقة/بوقرة

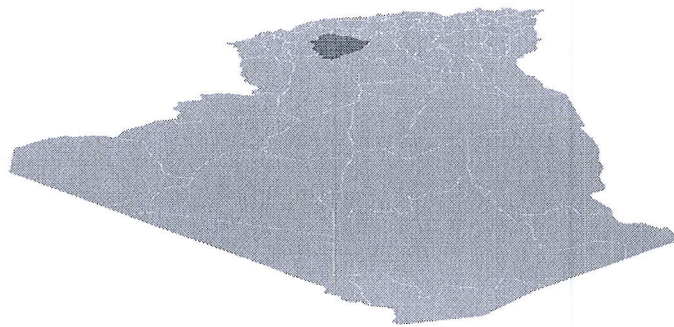
مساحتها: تفوق 20673 كلم مربع.

عدد سكان الولاية: 1 114 055 نسمة بكثافة سكانية قدرها 56 فرد/كلم.

الحدود: تقع في الجزء الوسط الغربي من البلاد. وتحدها ولايات تيسمسيلت من الشرق، الجلفة من الجنوب الشرقي، سعيدة من الجنوب، النعامة من الغرب، وتلمسان من الشمال الغربي.

جدول يوضح توزيع السكان حسب الفئات العمرية¹⁶:

سنوات	عدد السكان	سنوات	عدد السكان
اقل من 04	117 253	من 05 إلى 09	100 255
من 10 إلى 14	114 357	من 15 إلى 19	124 366
من 20 إلى 24	123 109	من 25 إلى 29	111 552
من 30 إلى 34	85 199	من 35 إلى 39	74 202
من 40 إلى 44	63 259	من 45 إلى 49	51 612
من 50 إلى 54	40 726	من 60 إلى 69	20 148
من 70 إلى 74	16 087	من 75 إلى 79	11 936
من 80 إلى 84	5 717	من 85 سنة فما فوق	4 270



موقع ولاية تيارت في الخريطة

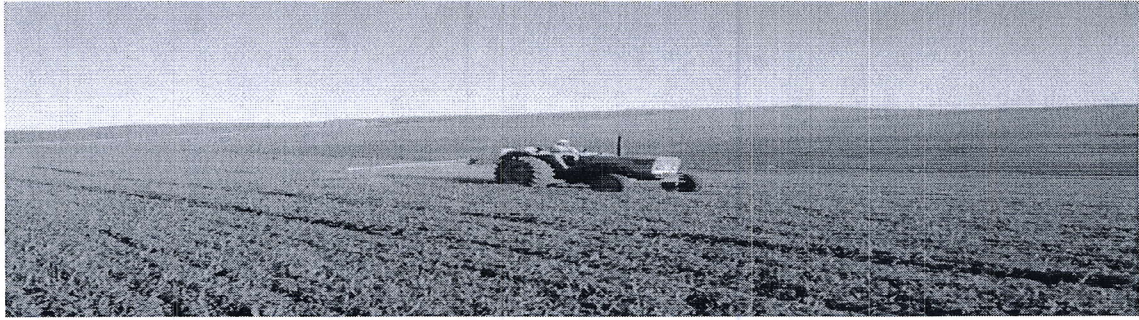
¹⁶ مونغرافية ولاية تيارت مارس 2022

الفرع الثاني : الإمكانيات التي تمتاز بها ولاية تيارت:

- في مجال الفلاحة :

بلغ إنتاج الحليب 30.000.000 لتر. ويهيمن على الإنتاج النباتي منتوجات الحبوب لا سيما منها القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال. وعليه، تتوفر الولاية على موارد حيوانية تقدر ب1.190.000 رأسا من الأغنام و 37.652 رأسا من الأبقار وأخيرا 115.957 رأسا من الماعز.

- المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية : 1 109 331 هكتار
- مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة: 688 725 هكتار
- بما فيها مساحة الأراضي المروية: 44 800 هكتار●



صورة توضح أرض زراعية بالولاية

المنتوجات النباتية :

- الحبوب : 1941 830 قنطار
- الحبوب الجافة : 4740 قنطار
- العلف : 893042 قنطار
- الخضروات : 4363178 قنطار

تربية الحيوانات :

- عدد الأبقار : 39456 رأس
- عدد رؤوس المواشي : 2424583 رأس
- عدد رؤوس الماعز : 140228 رأس

- عدد رؤوس الجمال : 100 رأس

تربية الدواجن :

- الدجاج اللاحم : 3567200 رأس

- الديك الرومي : 61800 رأس

- الدجاج البياض : 90700 رأس¹⁷

الإنتاج الحيواني :

- اللحوم الحمراء : 299252 قنطار

- الحوم البيضاء : 68756 قنطار

- الحليب 100 252 (10 لتر 3)

القطاع الصناعي:

يشمل هذا القطاع عددا من الوحدات الإنتاجية:

- وحدة الميكانيكا الشركة الوطنية للعربات الصناعية

- وحدة بطاريات السيارات

- منطقة صناعية و 9 مناطق للنشاط

المنشآت الاقتصادية:

تمتلك ولاية تيارت العديد من المزايا من حيث الثروات و تنوع الموارد ، بنية تحتية أساسية هامة (مطار، شبكة

طرق) و ديناميكية تمكنها من التطلع لأن تصبح محور صناعة وطنية هامة . إستراتيجية قطاع الصناعة

والمناجم على مستوى ولاية تيارت تتمحور حول تشجيع المستثمرين الذين يريدون إنشاء وحدات على

مستوى مختلف بلديات الولاية . إن تحسين عرض العقار الصناعي يشكل ركيزة أساسية لتطوير الاستثمار

والذي يهدف إلى تيسير الحصول على العقارات للمستثمرين وإلى الزيادة في توفيره¹⁸ .

¹⁷مؤنوغرافيا ولاية تيارت مارس 2022

¹⁸مؤنوغرافيا ولاية تيارت مارس 2022

1- المناطق الصناعية :

- المنطقة الصناعية زعرورة (القديمة) بمساحة 318 هكتار، عدد الحصص الممنوحة 420 عدد الحصص الغير ممنوحة 22.
- المنطقة الصناعية زعرورة 2 بمساحة 328 هكتار، عدد الحصص الممنوحة 153 عدد الحصص الغير ممنوحة 139.
- المنطقة الصناعية عين بوشقيف بمساحة 319 هكتار، عدد الحصص الممنوحة 9 عدد الحصص الغير ممنوحة 325¹⁹.

النشاطات السياحية: يتوفر قطاع السياحة على:

- 09 فنادق منها 3 مصنفة
- 03 وكالات سياحية خاصة
- 05 مواقع سياحية (حمام معدني)
- حظيرة للتسلية
- مركز للخيول²⁰

الموارد الطبيعية

تزخر الولاية بموارد طبيعية هامة منها 1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142.966 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 142.422 هكتار. ويبلغ متوسط تهطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا. كما تزخر ولاية تيارت بموارد هامة من المعادن والكلس للمعادن والصلصال للآجر والقرميد والرمل الكروانزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرق والرمل للبناء القدرات الاقتصادية: وجود 10 أحواض منحدره بقدرة 1.500.000 متر مكعب وستة أخرى في طور الإنجاز بقدرة 4.700.000 متر مكعب²¹.

¹⁹ موناغرافيا ولاية تيارت مارس 2022

²⁰ نسخة محفوظة ترجمة الشيخ العلامة مولاي بن شريف - مدونة برج بن عزوز 6 سبتمبر 2017

²¹ موناغرافيا ولاية تيارت مارس 2022

المطلب الثاني: تطبيق مشروع تنمية مناطق النائية لولاية تيارت

لقد تجسد مشروع رئيس الجمهورية في ولاية تيارت في إحصاء عدد مناطق و مشاريع لكل

بلدية و كما شهدت تطور اقتصادي و اجتماعي للولاية

الفرع الأول: عدد المناطق و المشاريع لكل بلدية

عدد مناطق النائية لكل بلدية

Commune	Nb localités	Commune	Nb localités
TIARET	3	AIN EL HADID	12
MEDROUSSA	9	DJEBILET ROSFA	10
AIN BOUCHEKIF	33	NAIMA	22
SIDI ALI MELLAL	16	MEGHILA	22
AIN ZARIT	4	GUERTOUFA	8
AIN DEHEB	17	SIDI HOSNI	17
SIDI BAKHTI	10	DJILLALI BEN AMAR	12
MEDRISSA	11	SEBAINE	14
ZMALET EL EMIR ABDELKADE	31	TOUSNINA	19
MADNA	9	FRENDIA	33
SEBT	11	AIN KERMES	12
MELLAKOU	14	KSAR CHELLALA	4
DAHMOUNI	16	RECHAIGA	11
RAHOUIA	28	NADORAH	14
MAHDIA	6	TAGDEMT	12
SOUGUEUR	9	OUED LILLI	13
SI ABDELGHANI	23	MECHRAA SAFA	23
SERGHINE	11	HAMADIA	10
BOUGARA	6	CHEHAIMA	12
FAIDJA	20	TAKHEMARET	31
TIDDA	8	SIDI ABDERRAHMANE	16
TOTAL	295		327
	622		

بعد احصاء عدد مناطق الظل تقوم البلدية باعداد بطاقة تقنية خاصة بكل منطقة و التي تحتوي على

(اسم المنطقة، بلدية مقر، جهة المنطقة، عدد السكان، عدد السكنات) أنظر إلى الملحق رقم 01.

و كما اعتمدت الإدارة المحلية على التكنولوجيا في تسيير مناطق الظل و التي تمثلت في اعداد تطبيقية خاصة بوزارة الداخلية، حيث أن هذه تطبيقية خاصة بالمناطق النائية من أجل المتابعة الجيدة لهذه المشاريع و تجنب الأخطاء و إعطاء المعلومات صحيحة أي كسب الوقت في متابعة مشاريع المناطق النائية كما نقوم بادراج المعلومات الموجودة على البطاقة التقنية في التطبيقية الخاصة بمناطق الظل (أنظر الملحق رقم 02 و 03)

البطاقة التقنية للمنطقة في التطبيقية و هي تعد أول خطوة من اجل إحصاء عدد مناطق النائية.

نقوم بعده باقتراح مشاريع و بعد الموافقة على هذا الأخير تعمل البلدية مع المصالح التقنية باعداد بطاقة تقنية خاصة بكل مشروع (انظر الملحق رقم 04).

عند انتهاء من اعداد جميع بطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع يتم ادراج المعلومات داخل التطبيقية (انظر الملحق رقم 05).

و من خلال هذه التطبيقية يمكننا متابعة المشاريع الوضعية الفيزيائية أي مدى تقدم المشاريع و عددها و كم استفادة اي منطقة من عدد المشاريع كما قدمت دور هام هذه التطبيقية في تسيير مناطق الظل.

حصيلة إجمالية لمناطق الظل خلال سنة 2020:

- عدد المناطق النائية المحصاة عبر الولاية : 622 منطقة

- عدد السكان: 185571

- عدد المشاريع المسجلة في التطبيقية: 2703

- عدد مناطق الظل المستفيدة: 195

- عدد السكان: 82 855

حيث استفادة ولاية تيارت مختلف المشاريع خلال سنة 2020 في جميع القطاعات (الكهرباء، الغاز، فك

العزلة، المياه الصالحة للشرب، الشباب و الرياضة، الصرف الصحي، تحسين ظروف التمدرس، الإنارة

العمومية، الصحة الجوارية، البريد و المواصلات، الغابات، التعمير و البناء).

حصيلة إجمالية لمناطق الظل خلال سنة 2021:

- عدد المناطق النائية المحصاة عبر الولاية : 622 منطقة

- عدد السكان: 185571

- عدد المشاريع المسجلة في التطبيقية: 2703

- عدد مناطق الظل المستفيدة: 283

- عدد السكان: 108723

حيث استفادة ولاية تيارت مختلف المشاريع خلال سنة 2020 في جميع القطاعات (الكهرباء الريفية، غاز

البروبان، فك العزلة، تحسين ظروف التمدرس، الموارد المائية، الطاقة الشمسية). انظر الملحق رقم 06

عدد المشاريع الممنوحة لفائدة مناطق الظل سنة 2021) تسيير رؤساء المجالس الشعبية البلدية

و مختلف مصادر التمويل الأخرى):

الدوائر: (مهدية، السوق، الدحموني، عين الذهب، قصر الشلالة، مدروسة، الرحوية، مغيلة، حمادية، عين

كرمس، مشرع الصفا، فرندة، وادي ليلي، تيارت)، (PCD, FCCL, BC, PSD) انظر الملحق رقم 07

المشاريع الممنوحة لفائدة مناطق الظل سنة 2021) تسيير مديريات (

المديريات	مجموع العمليات	مدى تقدم الإجراءات
مديرية الطاقة	27	- 21 عملية في طور إعداد دفتر الشروط . - 06 عمليات في كور الإعلان
محافظة الغابات	04	01- تم الإنطلاق في عملية (13 %) و الباقي في طور الإجراءات .
التجهيزات العمومية	01	في طور تحضير دفتر الشروط - دراسة
الأشغال العمومية	12	في طور إعداد دفتر الشروط
التعمير ، الهندسة المعمارية و البناء	13	في طور إعداد دفتر الشروط
المجموع	57	/

سوف نأخذ أمثلة على دائرة فرندة:

دائرة فرندة : قائمة مناطق الظل الخاصة بدائرة فرندة.

تحتوي دائرة فرندة على ثلاث (03) بلديات و هما: فرندة، تخمات، عين الحديد و كل بلدية تضم مجموعة من مناطق الظل (فرندة: 20 منطقة ظل عدد سكانهم 5750)،(تخمات: 31 منطقة ظل عدد سكانهم 12659)،(عين الحديد: 11 منطقة ظل عدد سكانهم 6257 نسمة). انظر الملحق رقم 08

قائمة بعض المشاريع المنجزة سنة 2020 لدائرة فرندة:

الدائرة	البلدية	المنطقة	العملية	البرنامج	صاحب المشروع
فرندة	فرندة	قرية المعايزة	إنجاز 02 قسمين بمدرسة شايب الذراع نور الدين	PCD	البلدية
		قرية أم لمسان	إنجاز شبكة الصرف الصحي بقرية أم لمسان	PCD	البلدية
		قرية المعايزة	إنجاز جدران الإحاطة بمدرسة شايب الذراع نور الدين	CGSCL	DEP
	عين الحديد	قرية بن عمارة	إنجاز 01 قسم توسيعي بمدرسة بلخير الشيخ	PCD	البلدية
		قرية عبيد	دراسة، إنجاز و تجهيز قاعتين(02) توسعة بمدرسة شبيري الحاج بالمهاودية	PSD	PAPC
		بن وحشية	إنجاز جدران الإحاطة بمدرسة مجاهد عبدالقادر	CGSCL	DEP
		قدادرة	دراسة متابعة و إنجاز دورة المياه بمدرسة بسطاني عبد القادر	CGSCL	DEP
		اولاد يحي	دراسة متابعة و إنجاز دورة المياه بمدرسة غزاز عبد القادر	CGSCL	DEP
	تخمات	أولاد بليل	إنجاز 03 أقسام بمدرسة بلخير عبد القادر بالمجموعة الثانوية أولاد بليل	PCD	PAPC
		عز الدين الطيب	إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب	PCD	APC
المجموع			10		

الفرع الثاني: التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمناطق النائية
قطاع المصالح الفلاحية خلال سنة 2019 أي قبل تجسيد مشروع مناطق الظل.
الإنتاج النباتي

المنتوج	الإنتاج (ق) 2019
القمح الصلب	1.987.900
القمح اللين	471.600
الشعير	1.136.000
الخرطال	76.200
مجموع الحبوب	3.671.700
الأعلاف	7.34282
الحبوب الجافة	57.800
الخضر منها	5.569.892
البطاطا	2.323.424
البصل	2.724.000
الكروم	26.000
الفاكهة	319.420
الزيتون	64.000

الإنتاج الحيواني

الأصناف	الإنتاج (ق) 2019
عدد رؤوس الأبقار منها	44.129
عدد الأبقار الحلوب	25.973
عدد رؤوس الأغنام منها	2.398.229
عدد النعجات	1.960.416
عدد رؤوس المعز منها	172.475
عدد العنزات	104.954
عدد رؤوس الإبل منها	120
الناقة	80

6.012	عدد رؤوس الخيول	
3.607	منها الفرس	
273.111	اللحوم الحمراء (ق)	الإنتاج
109.368	اللحوم البيضاء (ق)	
103.320 منها	إنتاج الحليب	
72.413 حليب البقر	الوحدة : 10 ³	
10.415	إنتاج البيض 10 ³	
704	إنتاج العسل (ق)	
21.018	إنتاج الصوف (ق)	

الحصيلة السنوية للقطاع الفلاحي 2022 (مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت)

الانتاج النباتي

- الحبوب: 2.208.082 قنطار - الأعلاف : 1.216.200 قنطار
- الحبوب الجافة: 3290 قنطار - الخضروات: 3.022.790 قنطار
- منها: - البطاطا: 901320 قنطار - البصل: 1.900.000 قنطار
- الفاكهة: 97810 قنطار - الكروم: 10400 قنطار - الزيتون: 66500 قنطار

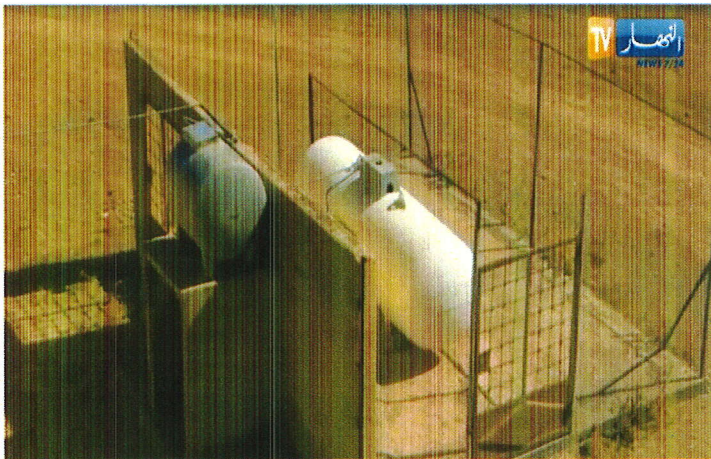
الانتاج الحيواني

- اللحوم الحمراء: 283790 قنطار - اللحوم البيضاء: 53700 قنطار - الحليب:
- 86.690.000 لتر
- البيض: 7.200.000 وحدة - العسل: 600 قنطار - الصوف: 26490 قنطار

نأخذ بعض الصور قبل و بعد لمشاريع التي استفادة منها مناطق النائية للولاية:
قبل:



بعد:





تيارت: مدارس نموذجية بعد تزويدها بالطاقة الشمسية وغاز البروبان بعين الذهب



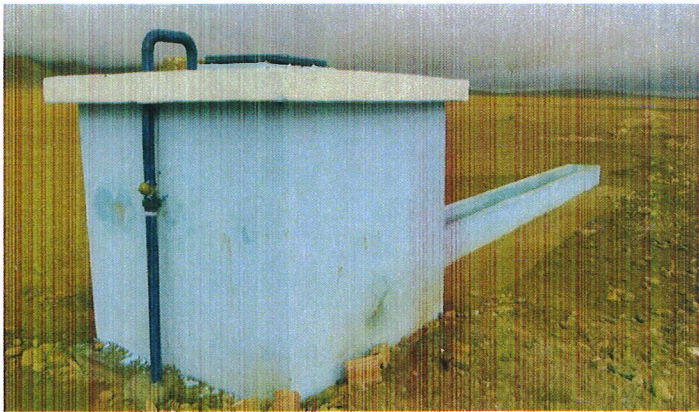
الإطعام المدرسي



فتح مسلك ريفي



إنجاز ملعب رياضي جوازي



منبع مائي



إنجاز قاعة علاج

ختاما لهذا الفصل و الذي تمحور حول تجسيد مشروع رئيس الجمهورية المتمثل في تنمية مناطق الظل قمنا بدراسة حالة لولاية تيارت أنموذجا في الفترة الممتدة ما بين 2020-2021 نلاحظ أن مشروع تنمية مناطق الظل لعب دور مهم في دفع عجلة التنمية بهذه المناطق مما استفادة من مشاريع متنوعة مما اعطى قفزة نوعية حيث اصبحت هذه المناطق غير معزولة و تحتوي على ضروريات الحياة اصبح سكان هذه المناطق لا يهتمون بنزوح نحو المدن بل بالعكس .

علاوة على ذلك، كما تم استخدام التكنولوجيا و الابتكار لتعزيز التنمية في مناطق النائية، و التي تمثلت في انشاء تطبيقية خاصة بمناطق الظل التي ساهمت و سهلت كثيرا في عملية متابعة المشاريع الممنوحة لهذه المناطق و في احصاء عدد مناطق و السكان و كذلك تم توظيف الإتصالات اللاسلكية و انترنت و تكنولوجيا الحديثة من خلال تسجيل مناطق الظل و المشاريع التنموية المطلوبة في التطبيقية المستحدثة من طرف وزارة الداخلية لتعزيز وصول السكان المحليين إلى المعلومات و الخدمات الأساسية و تعزيز فرص التعليم و التجارة.

كما لاحظنا مثالا على ذلك التطورات التي شهدتها دائرة فرندة في جميع المناطق المحصاة مما تحول اجابا على السكان في مختلف المجالات.

خاتمة

خاتمة:

إن التنمية المحلية تقتضي إسهام جميع الفواعل سواء الرسمية أو غير الرسمية فهي لا تتوقف على الهيئات الرسمية المحلية فقط بل لا بد من إشراك المجتمع المدني و المواطن و لا يتم ذلك إلا بإيجاد مجالس محلية منتخبة كفئة تكون مهامها تسليط الضوء على كل الجوانب الحياة و طبيعة المشاكل و النقائص الاجتماعية و خاصة في المناطق النائية و المعزولة و التي يعاني سكانها أزمات البطالة و السكن و انعدام كل الحاجات الضرورية .

و عليه فالكل ملزم بالقيام بدوره سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني لأن التنمية بكل أنواعها و أبعادها المختلفة عمل تشاركي و جماعي بين مختلف الفاعلين بدءا برسم هذه السياسة التنموية و متابعتها إلى غاية تنفيذها و تجسيدها على أرض الواقع .

التنمية لا تأتي إلا باعتناء بالعنصر البشري و الذي يعتبر عنصر أساسي في التنمية المحلية مع استغلال الأمثل و العقلاني للموارد الطبيعية طبقا لشروط التنمية التي تهدف إلى الاعتناء بالحاضر و الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
و بناءا على ما سبق نقدم

ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن الخروج ببعض النتائج منها:

- إن الإدارة المحلية هي الأكثر قدرة على تقديم الخدمات للمواطن المحلي بشكل يحقق الكفاءة والفعالية و الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.
- إن الإدارة المحلية لعبت دور هام في تجسيد مشروع رئيس الجمهورية و المتمثل في تنمية مناطق الظل.
- إن مشروع مناطق الظل قام بعملية انتقال من مناطق معزولة إلى مناطق تحتوي على ضروريات الحياة.
- إن تمكين الإدارة المحلية يكون من خلال إعطائها المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات والموارد المالية حتى تستطيع تلبية احتياجات المواطن المحلي الأساسية من سلع وخدمات والتي هي إحدى قضايا التنمية المحلية.
- إن التنمية المحلية عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل هي منظمة ومخططة تهدف الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه.
- إن الإدارة المحلية هي الأكثر قدرة على تقديم الخدمات للمواطن المحلي بشكل يحقق الكفاءة والفعالية والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

- إن ممارسة مهام البلدية بشقيها الخدماتي و الإنمائي تتطلب معرفة إحصائية لواقع النطاق البلدي الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي، فالمعطيات الإحصائية تساعد المجلس البلدي على اتخاذ قرارات تتناسب مع حاجات المواطنين كما أنها تساعد في عملية التخطيط على المدى البعيد وفي تحديد مؤشرات التنمية المحلية.

التوصيات:

- توفير عدد كبير من المشاريع لكل منطقة مقارنة للنقائص التي تشهدها مناطق الظل.
- اشراك سكان مناطق الظل في عملية اقتراح المشاريع.
- توسيع دائرة الاستثمارات و الزيادة في عدد المشاريع الاقتصادية مع احترام الوقت المحدد لإنجاز المشاريع المحدد سلفا و عدم إهدار المال العام.
- الاستعانة بخبراء محليين أو أجانب للتخطيط بشكل جيد.
- تضافر الجهود بين مختلف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و إشراك المواطنين و استشارتهم في إطار الديمقراطية التشاركية.
- نرى أنها كفيلة إلى حد بعيد في تحسين الظروف المعيشية اليومية و تحقيق العدالة الاجتماعية و التوازن على جميع المستويات لغرض تحقيق تنمية محلية شاملة في المناطق النائية.

الملاحق

الملحق رقم: 01

بطاقة خاصة بمناطق الظل

ولاية : تيارت

دائرة :

بلدية:

بطاقة خاصة بمناطق الظل

1 - تحديد المنطقة

- اسم المنطقة بالعربية:
- اسم المنطقة بالفرنسية"
- بلدية المقر:
- جهة المنطقة:
- المنطقة الجغرافية:
- البعد عن مقر البلدية(كلم):
- المساحة(م2):
- عدد السكان:
- عدد سكان المنطقة:

2- النقائص المستعجلة

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب:
- التزويد بالكهرباء:
- التزويد بالغاز الطبيعي:
- شبكة الصرف الصحي:
- الاطعام المدرسي:
- اكتظاظ الاقسام:
- التدفئة المدرسية:
- النقل المدرسي:
- نقل عمومي:
- طرقات غير موجودة أو مهترئة:

- زحف الرمال:
 - الانارة العمومية:
 - مركز صحي:
 - ملعب جوارى:
 - خطر طبيعي (واد، انجراف، حرائق الغابات):
- الملاحظة: ضع علامة (x) في الاحتياجات

الملحق رقم 02 : الدخول للتطبيقية

الملحق رقم 03 : إدخال البيانات الموجودة في البطاقة التقنية في التطبيقية الخاصة بالمنطقة:

الاسم بالعربية	قرية الجنان
الاسم بالفرنسية	DJENANE
جهة المنطقة	جنوب البلدية
المسافة	37497
عدد السكان	40
عدد سكان المنطقة	145
المسافة لأقرب مدرسة ابتدائية كم	0
المسافة لأقرب مكنسة كم	9
المسافة لأقرب نقطة صحية كم	0
المسافة لأقرب سوق كم	9

الملحق رقم: 04 نموذج لبطاقة تقنية للمشروع

بطاقة تقنية

للمشروع

.....: عنوان العملية

.....: البرنامج

.....: صاحب المشروع

.....: المبلغ المالي

.....: مبلغ الصفقة

.....: مدة الإنجاز

.....: تاريخ الأمر بالخدمة

.....: نسبة إنجاز الأشغال

.....: تاريخ الإستلام المؤقت

.....: تاريخ الإستلام النهائي

.....: ملاحظة

الملحق رقم: 05 عملية ادراج معلومات خاصة بالعمليات

Liste Des Opérations déjà Lancées

Commune..... بلدية

Zone..... المنطقة

.....: المنطقة الميمنة الطوار

Taux de Réalisation Par Opération

Ancien Taux de Réalisation : 100 نسبة الإنجاز السابقة

Le : 2020-08-13 في

Ancien Délai restant : 0 (Mois) مدة الإنجاز السابقة

Taux Saisi par la commune
Veillez Vérifier avant de valider

Taux de Réalisation : 100 نسبة الإنجاز الحالية

Actuel : 2020-06-25 في

Délai restant pour achever le projet : 0 (Mois) مدة الإنجاز الحالية

Enregistrer / Valider Saisie Commune Fermer

Commune	Zone	Projet/Propose
مناقة	المنطقة الميمنة الطوار	دراسة متقدمة و إنجاز الطريق الرابط مكنة وفتح المرسفة على مسافة 09 كلم

الملحق رقم: 06 حصيلة المشاريع لسنة 2020	
- عدد المشاريع: 39 - الشبكة المنجزة: 136 كلم - عدد العائلات: 557 - الألواح الشمسية: 24 - عدد المناطق: 39	<u>الكهرباء</u>
- عدد المشاريع: 09 - الشبكة المنجزة: 11 كلم - عدد العائلات: 298 - عدد الصهاريج الغاز: 01 - عدد المناطق: 09	<u>الغاز</u>
- عدد المشاريع: 51 - شبكة الطرقات المنجزة: 76.96 كلم - فتح مسالك: 26.04 كلم - عدد المناطق: 51	<u>فك العزلة</u>
- عدد المشاريع: 44 - الشبكة المنجزة: 60 كلم - العائلات المربوطة: 1923 - عدد الخزانات المائية: 04 - عدد الآبار: 19 - شاحنة بصهريج: 03 - عدد المناطق: 44	<u>المياه الصالحة للشرب</u>
- عدد المشاريع: 27 - فضاءات اللعب المنجزة: 02 - دار الشباب المهيأة: 01 - عدد المناطق: 27	<u>الشباب و الرياضة</u>
- عدد المشاريع: 32 - الشبكة المنجزة: 22 كلم - العائلات المربوطة: 677 - عدد المناطق: 32	<u>الصرف الصحي</u>
- عدد المشاريع: 90 - عدد المجمعات المدرسية المنجزة: 01 - عدد اقسام التوسعة المنجزة: 38 - الأقسام المهيأة: 61 - المطاعم المنجزة: 03 - التلاميذ المستفيدين: 37 463 - عدد المناطق: 90	<u>تحسين ظروف التمدن</u>
- عدد المشاريع: 05 - الشبكة المنجزة: 1.65 كلم - عدد المناطق: 05	<u>الإنارة العمومية</u>
- عدد المشاريع: 08 - قاعات العلاج المهيأة: 07	<u>الصحة الجوارية</u>

قاعات العلاج المجهزة: 01	-	
عدد المناطق : 08	-	
عدد المشاريع : 03	-	البريد و المواصلات
عدد المناطق : 03	-	
عدد المشاريع : 07	-	الغابات
عدد المناطق : 05	-	
عدد المشاريع : 03	-	التعمير و البناء
عدد المناطق : 02	-	

الجدول رقم 07: عدد المشاريع الممنوحة لفائدة مناطق الظل سنة 2021 (تسيير رؤساء المجالس الشعبية البلدية و مختلف مصادر التمويل الأخرى)							
الدائرة	PCD	FCCL (الموارد المائية)	FCCL (التربية)	BC	PSD (ترميمات تربية)	PSD (أقسام التوسعة)	المجموع الكلي للعمليات
مهدية	08	06	06	01	0	01	22
السوقر	07	05	03	0	04	02	21
الدهموني	11	05	00	0	0	0	16
عين الذهب	10	03	02	01	0	0	16
قصر الشلالة	05	03	05	05	0	0	18
مدروسة	07	07	02	0	0	0	16
الرحوية	08	04	02	0	0	02	16
مغيلة	13	05	05	0	0	01	24
حمادية	15	04	04	01	0	0	24
عين كرمس	10	07	02	0	0	0	19
مشرع الصفا	12	04	02	0	0	0	18
فرنندة	08	07	03	0	0	0	18
واد ليلي	18	05	03	0	0	0	26
تيارت	0	0	0	0	1	0	01
المجموع	132	65	39	08	05	06	255

الجدول رقم 08: قائمة مناطق الظل الخاصة بدائرة فرندة				
الدائرة	البلدية	الرقم	المنطقة	عدد السكان
فرندة	فرندة	01	قرية الجنان	145
فرندة	فرندة	02	الحاشية	566
فرندة	فرندة	03	قرية الروابح	45
فرندة	فرندة	04	قرية المخرف	312
فرندة	فرندة	05	قرية القواير	312
فرندة	فرندة	06	المعايزية	905
فرندة	فرندة	07	قرية أولاد بوعامر	57
فرندة	فرندة	08	قرية بوهمال	37
فرندة	فرندة	09	سيدي عمر	1058
فرندة	فرندة	10	عين الدرهم	281
فرندة	فرندة	11	قرية عين الدفلى	15
فرندة	فرندة	12	عين السلطان	57
فرندة	فرندة	13	قرية قشقال	109
فرندة	فرندة	14	قرية الكاف	321
فرندة	فرندة	15	قرية واد الفرجة	12
فرندة	فرندة	16	ظهر الجراد	305
فرندة	فرندة	17	كنغاز	258
فرندة	فرندة	18	بوقلموز	26
فرندة	فرندة	19	أم لمسان	167
فرندة	فرندة	20	تاوغزوت	762
	المجموع		20	5750
فرندة	تخمات	01	البوادرية	77
فرندة	تخمات	02	العبادلة	156
فرندة	تخمات	03	العبيدات	18
فرندة	تخمات	04	الروالة	55
فرندة	تخمات	05	أولاد بوعلام	97
فرندة	تخمات	06	المرابقي	222
فرندة	تخمات	07	أولاد بليل الحجر	363
فرندة	تخمات	08	الزوى	197
فرندة	تخمات	09	الطواهرية	242
فرندة	تخمات	10	أولاد عون	253
فرندة	تخمات	11	القرشة البوازيد	1695
فرندة	تخمات	12	أولاد بليل	804
فرندة	تخمات	13	الحي	45
فرندة	تخمات	14	الرقاوات	40
فرندة	تخمات	15	القرشة باراج	41
فرندة	تخمات	16	مرزوق	356
فرندة	تخمات	17	حي عز الدين الطيب	1165
فرندة	تخمات	18	قوبيع	389

803	حي قصير قادة	19	تخمات	فرندة
379	حي بارودي أحمد	20	تخمات	فرندة
37	مواس	21	تخمات	فرندة
480	حي 18 فبراير	22	تخمات	فرندة
789	حي نومية عبد القادر	23	تخمات	فرندة
995	حي طيفور محمد	24	تخمات	فرندة
34	المالح شمال	25	تخمات	فرندة
85	الجيل الأخضر	26	تخمات	فرندة
34	دير يامنة	27	تخمات	فرندة
28	دوي شبة	28	تخمات	فرندة
1018	الملعب	29	تخمات	فرندة
1288	بونوال	30	تخمات	فرندة
474	حي بلطرش بودالي	31	تخمات	فرندة
12659	31		المجموع	
1501	بن عمارة	01	عين الحديد	فرندة
1824	عبيد	02	عين الحديد	فرندة
684	القليب	03	عين الحديد	فرندة
1038	مرغيس	04	عين الحديد	فرندة
265	بن وحشية	05	عين الحديد	فرندة
380	أولاد يحي	06	عين الحديد	فرندة
60	طرنانش	07	عين الحديد	فرندة
65	القعدة	08	عين الحديد	فرندة
160	تاملاحت	09	عين الحديد	فرندة
160	العبيدات	10	عين الحديد	فرندة
120	القدايرة	11	عين الحديد	فرندة
6257	11		المجموع	
عدد السكان	عدد المناطق			
24 666	62			مجموع الدائرة

الجدول رقم 08: تصنيف المشاريع لسنة 2021	
- عدد المشاريع: 87 - عدد مناطق الظل: 81 منطقة - الشبكة المقرر إنجازها: 304 كلم - إعادة تأهيل: 54.3 كلم CW - إعادة تأهيل 63,2 كلم CC	<u>فك العزلة:</u>
- عدد المشاريع: 40 - عدد المناطق: 40 - طول الشبكة: 342 كلم	<u>الكهرباء الريفية</u>
- عدد المشاريع: 15 - عدد المناطق: 15 - عدد العائلات: 1191	<u>غاز البروبان</u>
- عدد المشاريع: 20 - عدد المناطق: 20 - عدد العائلات: 509	<u>الطاقة الشمسية</u>
- عدد المشاريع: 134 - عدد المناطق: 131 - عدد الصهاريج: 76 - عدد الآبار: 17 - عدد الخزانات: 02 - عدد الجرارات: 02 - الحنفيات: 07 - حفر الصرف الصحي: 25	<u>الموارد المائية</u>
- عدد المشاريع: 56 - عدد المناطق: 60 - إنجاز متوسطة - أقسام التوسعة: 10 - ترميمات + طاقة شمسية: تمس 47 مدرسة	<u>ظروف التمدرس</u>
- عدد المشاريع: 06 - عدد المناطق: 06 - تحسين عقاري: 85 هكتار - فتح مسالك غابية: 06 كلم	<u>الغابات</u>

قائمة المراجع

- شطناوي علي، الإدارة المحلية، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان، 2007 ص 08
- أيمن عودة للمعاني الإدارة المحلية، دار وائل للنشر و التوزيع ط2، عمان، 2013 ص 08
- ثامر بن ملح المطري وآخرون، الإدارة المحلية، معهد الإدارة العامة، 1989 ص 09
- المادة 35 من الدستور الجزائري الصادر في نوفمبر 1976 ص 10
- محمد صغير بعلي ، الادارى المحلية الجزائرية دار العلوم لنشر و التوزيع ص 11
- محمود العاطف البناء، في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1984، ص 11
- هاني علي طهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن و بريطانيا)، دار الثقافة للنشر و التوزيع ط 1 عمان 2004 ص 11
- بسمة عولمي تشخيص الإدارة المحلية و المالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 04 الجزائر، ص 12
- عبد الرزاق الشخيلي، ص 14
- بوشامة مصطفى ، دور أداء الإدارة المحلية في تدعيم سياسة التحديد الريفي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول، اليات التطوير الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر 03، 02 جوان 2014 ص 15
- سناء قاسم محمد حسيبة، واقع إستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين 2006 ص 16
- الموازنة المحلية :وهي الوثيقة المعتمدة التي تتضمن تقارير الموارد المالية و النفقات المتوقعة للوحدة المحلية عن فترة الزمنية مقبلة واحدة ص 16
- أيمن عودة العاني، مرجع سبق ذكره ص 17
- سناء قاسم محمد حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 18

- عبد الرزاق الشخيلي، الإدارة المحلية - دراسة مقارنة - دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001، ص 18
- اعمار بوضياف، الوجيز في الإدارة المحلية، دار الريحانية الجزائر، 2002، ص 18
- محمد محمود الطعمنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص 21
- بلجيلالي احمد إشكالية عجز ميزانية البلديات، رسالة ماجستير تلمسان 2006، 2010، ص 21
- مسعودي عبد كريم تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية (دراسة حلة بلدية ادرا). ص 24
- رافع خضر صالح شير (31-5-2011)، المركزية و اللامركزية الإدارية في دولة موحدة. ص 24
- نصري العياشي، مدى تكريس النظام القانوني للبلدية لمقومات اللامركزية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي لجامعة محمد بوظياف مسيلة 2017 ص 25
- محمد غنيم الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة المنصورة ط2002، 1، ص 25
- اعاد علي حمود القصي، (الوجيز القانون الإداري)، ط1 دار وائل للطباعة و النشر عمان 1999 ص (25)
- عوابدي عمار، قانون إداري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د.س.ن. ط. 4، ص 25
- عبد الغاني بسيوني عبد الله، (النظرية العامة في القانون الإداري)، ص 26
- دستور الجزائر 1966 المؤرخ في 28 نوفمبر 1996 (الجريدة الرسمية العدد 96، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996)، المعدل بالقانون رقم 03-02 المؤرخ في 10 افريل 2002، الجريدة الرسمية العدد 25 المؤرخ في 14 افريل 2002). ص (26)
- الميثاق الوطني لسنة 1976، الصادر بموجب الامر رقم 15676 المؤرخ في 4 جويلية 1976 ج ر ج ج العدد 61 لسنة 1976 ص 27
- كهينة شاطري: تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا و الجزائر نموذجا) مقال نشر في مجلة جيل دراسات السياسية و العلاقات الدولية 2018 العدد 13 ص 27.
- كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدولة المغاربية دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مزاب 2010 ص 28
- كهينة شاطري، تطور اللامركزية الفرنسية و الجزائر نموذجا جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر مقال النشر في مجلة جيل دراسات سياسية و العلاقات الدولية العدد 13 ص 27، 2018 31

- الميثاق الوطني لسنة 1986 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-22 المؤرخ في 08 فيبرابر 1986 ج ر ج ج العدد 07 لسنة 1986 32
- الميثاق الوطني لسنة 1976، الصادر بموجب الامر رقم 15676 المؤرخ في 05 جويلية 1976، ج ر ج ج العدد 61 لسنة 1976. ص 32
- الميثاق الوطني لسنة 1976، مرجع سابق ص 86. (32)
- كمال التابعي، تعريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف 1993 ص 23 (32)
- دستور 1963 ج ر ج ج عدد 64 لسنة 1963 (33)
- دستور 1976 ج ر ج ج عدد 94 لسنة 1976 (33)
- دستور 1986 ج ر ج ج عدد 09 لسنة 1989 (33)
- دستور 1996 ج ر ج ج عدد 76 لسنة 1996 (33)
- عبد المطلب عبد الحميد التمويل المحلي الجامعة الإسكندرية 2001 ص 13 (33)
- حسين صادق عبد هلالا، السلوك الإداري ومراكز التنمية في الإسلام ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. الطبعة 2، سنة 1992، ص 97 (33)
- رواه الامام البخاري، فتح الباري شرح صحيح، مكتبة الصنف، المجلد رقم 10 ص 509 رقم الحديث 6012 (34)
- حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2010 ص 90 (34)
- مختاري وفاء، الهيئات المركزية المحلية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماستر، بسكرة 2013 ، 2014 ص 42 (34)
- عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كاداة التنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد 07 كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر، 03 نوفمبر 2011 ص 83 (35)

- فريدة مزياني، دور المجالات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 06، جامعة محمد خيثر بسكرة افريل 2011 (35)
- المادة 122 من قانون البلدية 10-11 (35)
- محمد بلخيرى دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل إصلاحات جديدة مذكرة ماستر في الحقوق جامعة محمد خيثر بسكرة 2012، 2013 ص 17 (36)
- شني صورية مفاهيم حول التنمية المستدامة محاضرة المخصصة لطلبة ماستر تخصص إدارة اعمال 2016 ، 2017 (36)
- ¹ - شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر، تخصص إدارة أعمال، السنة الجامعية 2016-2017. (36)
- ¹ - مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017، 30.2017. (36)
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية و اثرها على التنمية المستدامة تحت شعار الإدارة و البيئة رقم 05 الجمهورية التونسية سبتمبر 2006 (37)
- احمد رمضان نعمته الله التنمية الاقتصادية و مشكلاتها، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي د ص ن 113-115 (37)
- شني صورية، مرجع سبق ذكره، ص3-4. (38)
- شني صورية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4-5. (38)
- أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 113-115 (38)
- شني صورية، مرجع سبق ذكره، ص5 (38)
- المادة 122 من قانون البلدية 10-11 (39)
- فرية قيصر مزياني القانون الإداري ج 02، مطبعة الصخري، الجزائر، 2011 ص 231 (39)
- اعمار بوضياف الوجيز في القانون الإداري دار الريحانة للكتاب الجزائر ص 146 (39)

- حسين فريجة، مرجع سبق ذكره، ص 89. (39)
- بوتاة عبد لحق العايب عبد هادي ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية (مذكرة المقدمة لنيل شهادة الماستر شعبة علوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ص 30 رقم 09)
- بازين عبلة، بن تين نسرين دور الجماعات المحلية للتنمية الحضارية (مذكرة ماستر في تهيئة المدن)
- المانع بعقوين دور الدائرة في تكريس مبدأ المركزية مذكرة شهادة المساطر تخصص إدارة ومالية العامة ص رقم 63
- بالة الزهرة أستاذ محاضر جامعة الجزائر مجلة الحقوق و العوم الإنسانية المجلد 13 العدد الأول افريل 2020 ص 295 (44)
- عزاوي عبد الرحمان مذكرة مجيستار جامعة بن عكنون سنة 1986 (44)
- مجلة الفكر المتوسط لقرواط يونس المجلد 11 العدد 01 (2022) ص 574 (45)
- المجلة العربية م ج 41 ع 2 يونيو 2021 (47)
- المرسوم 176/73 المؤرخ في 9 اوت 1973 (48)
- الاطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر - سعيود الزهرة : طالبة كلية الحقوق جامعة الجزائر 01 ص 217 (49)
- بن صالح سميرة مذكرة التخرج المدرسة العليا للإدارة حول تمويل التنمية المحلية ص 04 (49)
- ليندة اونيس مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد 09 جوان 2016 ص 229 (50)
- مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية (52)
- - ورده حدوش سامي بسة ماهية مناطق الظل و قرأة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص مناطق الظل
- مجلة السياسية العالمية المجلد 05 عدد الخاص 01 (2021) ص 12 (54)
- لمية مشكوك، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على التشغيل و البطالة (2001 - 2014)
- لدراسات القانونية و السياسية العدد 10 ص 627 (55)

دكتورة بنية صابرينة : تشخيص الامكانيات التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية بولاية تيارت ص 56

(56)

- قانون تقسيم اداري في الجزائر (57)
- مونوغلوفا ولاية تيارت مارس 2022

فهرس المحتويات

شكر و العرفان.

الإهداء.

أ.....	المقدمة
ب.....	الإشكالية
ب.....	أهمية الموضوع:
ب.....	أهداف الدراسة:
ج.....	أسباب اختيار الموضوع
ج.....	الدوافع الموضوعية
ج.....	الدوافع الذاتية
ج.....	منهج الدراسة
ج.....	المنهج التاريخي
ج.....	المنهج الإحصائي
ج.....	منهج دراسة حالة
ج.....	صعوبات الموضوع
د.....	خطة البحث:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لإدارة المحلية و التنمية المحلية

6..... تمهيد:

المبحث الأول: الإدارة المحلية

7.....	المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية و أسباب نشوؤها
8.....	الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية
9.....	الإدارة المحلية: (اللامركزية الإدارية)
10.....	وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية
10.....	إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة منتخبة

فهرس المحتويات

11.....	الخضوع للرقابة الإدارية (الوصاية).....
11.....	الفرع الثاني: أسباب نشأة الإدارة المحلية
12.....	الأسباب السياسية:.....
12.....	الأسباب الإدارية:.....
12.....	الأسباب الاجتماعية:.....
13.....	الأسباب الاقتصادية:.....
13.....	تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلي
14.....	الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحجج المحلية
14.....	التدريب على أساليب الحكم
14.....	تبسيط الإجراءات و القضاء على الروتين
15.....	المطلب الثاني: وظائف الإدارة المحلية ومقوماتها.....
15.....	الفرع الأول: وظائف الإدارة المحلية
15.....	الوظيفة التنموية
15.....	الوظيفة الساسية
15.....	الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية
15.....	وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية
16.....	الاستقلال المالي :.....
16.....	الأهلية القانونية :.....
16.....	الحق في التقاضي:.....
16.....	الموطن المستقل:.....
17.....	الممثل الشخصي للوحدة المحلية:.....
17.....	ممارسة السلطة العامة و التمتع بامتيازاتها:.....
17.....	يعتبر موظفو المجلس المحلي موظفين عامين:.....
17.....	قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية
17.....	إشراف ورقابة السلطة المركزية

18.....	المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية و أهدافها
19.....	الفرع الأول: أهمية الإدارة المحلية
19.....	الأهمية الاجتماعية:
19.....	الأهمية السياسية:
19.....	الأهمية الإدارية:
19.....	الأهمية الاقتصادية:
20.....	الفرع الثاني: أهداف الإدارة المحلية
20.....	الأهداف السياسية:
21.....	الأهداف الإدارية:
22.....	تحقيق الكفاءة الإدارية:
22.....	تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري:
22.....	العدالة في توزيع الأعباء المالية:
22.....	تنوع أساليب الإدارة تبعا للظروف المحلية:
22.....	الأهداف الاجتماعية :

المبحث الثاني: اللامركزية الإدارية و التنمية المحلية

24.....	المطلب لأول: مفهوم اللامركزية الإدارية و تطورها التاريخي:
25.....	الفرع الاول: مفهوم اللامركزية
25.....	أولا: اللامركزية.....
25.....	ثانيا: اللامركزية الإدارية.....
26.....	ثالثا: اللامركزية الإقليمية المحلية.....
27.....	رابعا: اللامركزية المرفقية أو المصلحية.....
27.....	الفرع الثاني: التطور التاريخي للامركزية في الجزائر.....
28.....	أولا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر ابان العهد العثماني.....
28.....	ثانيا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر أثناء فترة احتلال الفرنسي.....
28.....	ثالثا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر بعد الاستقلال.....

29	الفرع الثالث: مبررات الاخذ بنظام اللامركزي.....
30	البعد المكاني:.....
30	البعد التنظيمي :.....
31	البعد المؤسسي:.....
31	تعيين المسؤولين:.....
31	صلاحية التشريع:.....
31	فرض و جمع الضرائب:.....
31	صلاحيات الإنفاق:.....
31	تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني:.....
31	المطلب الثاني: التنمية المحلية:.....
32	الفرع الأول تعريف التنمية المحلية:.....
32	أولاً: المفهوم الفكري.....
33	ثانياً: المفهوم القانوني.....
34	الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية.....
34	الاهداف الاجتماعية :.....
35	الأهداف الاقتصادية:.....
35	الأهداف البيئة.....
36	الفرع الثالث: مبادئ التنمية المحلية و ابعادها.....
36	أولاً: مبادئ التنمية المحلية.....
37	ثانياً: أبعاد التنمية المحلية.....
37	الأبعاد الاقتصادية.....
37	الإبعاد البيئية.....
37	البعد الاجتماعي.....
38	البعد التقني و الإداري.....
38	الفرع الرابع: الاهتمامات التنموية المحلية.....

38.....	في مجال الثقافي و التعليمي
39.....	في مجال الصحة.....
39.....	في المجال السياحي و السكن و النقل
الفصل الثاني دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و لاية تيارت انموذجا	
42	تمهيد:
المبحث الأول دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	
43.....	المطلب الأول: الجماعات المحلية ودورها في التنمية:
43.....	الفرع الأول: الولاية كنظام للتنظيم الإداري.....
44.....	الوالي و مهامه:
44.....	المجلس الشعبي الولائي:
44.....	صلاحيات المجلس الشعبي الولائي.....
44.....	التهيئة العمرانية.....
44.....	الفلاحة و الري:
45.....	الهياكل القاعدية الاقتصادية:
45.....	التجهيزات التربوية و التكوين المهني:
45.....	النشاط الاجتماعي و الثقافي:
45.....	السكن:
45.....	الفرع الثاني: البلدية كنظام ثاني للتنظيم الإداري.....
46.....	جماعة إقليمية :
46.....	في مجال التنمية الاجتماعية :
46.....	في مجال التنمية الاقتصادية :
47.....	في مجال التنمية البيئية:
47.....	في مجال المالي
47.....	المخططات المحلية:
48.....	أنواع المخططات المحلية للتنمية:

فهرس المحتويات

48.....	المخطط البلدي للتنمية: (PCD)
49.....	البرنامج القطاعي غير المركز: (PSD)
50.....	البرامج القطاعية الممركزة (PSC)
50.....	الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL):
51.....	أهداف مخططات البلدية للتنمية:
52.....	المطلب الثاني: مشروع رئيس الجمهورية لتحقيق التنمية المحلية للمناطق الظل
52.....	الفرع الأول : مفهوم المناطق النائية.....
	الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل و الأهداف
53.....	المتوصل إليها :
53.....	الإجراءات:
53.....	الهدف من المشروع:
54.....	أهداف السياسية و الاجتماعية :
55.....	أهداف الاقتصادية :
	المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية لولاية تيارت
56.....	المطلب الأول : بطاقة فنية حول و لاية تيارت.....
56.....	الفرع الأول: المساحة، عدد السكان و الموقع الجغرافي.....
58.....	الفرع الثاني :الإمكانيات التي تمتاز بها ولاية تيارت
58.....	في مجال الفلاحة :
59.....	القطاع الصناعي:
60.....	النشاطات السياحية.....
60.....	المطلب الثاني: تطبيق مشروع تنمية المناطق النائية لولاية تيارت.....
60.....	الفرع الأول: عدد المناطق و المشاريع لكل بلدية.....
62.....	الحصيلة الإجمالية لمناطق الظل خلال سنة 2020
63.....	الحصيلة الإجمالية لمناطق الظل خلال سنة 2021
65.....	التطور الإقتصادي و الإجتماعي للمناطق النائية

فهرس المحتويات

71.....	الخاتمة:
74.....	الملاحق.....
82.....	قائمة المصادر و المراجع.....
	فهرس المحتويات.